الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم تجارية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم تجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

عنـــــوان الموضـــوع:

أثر تغيرات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية الجزائرية

حالة الجزائر (2000- 2016)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية

من إعـداد الطلبة:

- فضيلي سمية
- صالحي سلمى

تحت إشراف الأستاذ:

- فرحات عباس

أعضاء لجنـة المناقشـة:

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
شريط صلاح الدين		جامعة المسيلة	رئيسا
فرحات عباس		جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
حجار مبروكة		جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2017 / 2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله سبحانه وتعالى على ما وفقنا إليه

بأرق عبارات الشكر والثناء، وبقلب ملأه الحب والوفاء، نتقدم

بالشكر إلى الأستاذ فرحات عباس المشرف على عملنا هذا.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى السادة الأفاضل، الأساتذة أعضاء

لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وإثرائها

بملاحظاتهم القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا ومد لنا

يد العون من قريب أو بعيد.

سمية سلمى

إهداء

إلى من تعلمت من صمته أبلغ الكلام، إلى من زرع في نفسي بذور الصدق والعنفوان فهداني بذلك إلى درب الخير والأمان، إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق، إلى القلب النقي الذي يصلي لنا كل يوم ليبقى لنا السند والعون إلى أغلى إنسان في الكون

أبي الغالي

إلى من سقت طبيعتي بحنانها فخضرت أيامي وأزهرت أحلامي.

إلى من نرفع يداها كل يوم إلى السماء داعية الله أن يمن علينا بالصحة والهناء.

إلى من قلبها كنفحة من بخور تشعله بصلاتها وتنشره في دارنا دعاء لنا.

إلى من تحلو الحياة بحضورها وتشع البيت بنورها.

أمي الحبيبة

إلى الذين أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجرت منها ينابيع المحبة إخوتي وأخواتي.

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي مروة، هدى، نور، فتحي، أيمن واللتوأمين جواد وجوري.

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى من معهم سعدت، وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني ألا أضيعهم صديقاتي

إلى الروح التي سكنت روحي سميتي.

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل الشكر الجزيل وامتناني.

إلى من سقط سهوا من قلمي ولم يسقط من قلبي.

إلى كل طلبة ماستر دفعة 2018.

سلمى

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية المطر قطرة وبداية الأميال خطوة وبداية مشوار هذا البحث أعظم مكسب أعتز به

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من قال فيها الرحمان: " وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا" سورة الإسراء الآية 23

إلى من غمرتني بمنبع حنانها وعطفها، إلى من حملتني جنينا في أحشائها أمي تاج رأسي.

عروسي حوريه

إلى منبع الاطمئنان ومن يستحق الشكر والعرفان إلى أروع شخص في الكيان أخي الغالي.

فضيلي نور الدين

وإلى زوجته عزيزة والكنكوت يونس، يوسف

وإلى مملكتي الثانية بيت أختي الغالية عفاف وزوجها عصمان السعيد وأولادهما رحاب، ريان

إلى أجنحتي وأنوار فؤادي الذين استمد منهم الحياة نعيمة، إدريس

إلى أغلى أخت في الحياة سميه مهدي وزوجها كمال

إلى خالتي العزيزة مباركة وزوجها عمر بن عربية

إلى فراشات أيامي وشموع حياتي وكل أصدقائي

يقال رب أخ لم تلده أمك إلى من لم تنجبها أمي وتوأم روحي ونور فؤادي

سلمى

إلى كل الأهل والأقارب

إلى من لم يبخل لي بعلمه وحلمه وصبره أستاذي الغالي فرحات عباس

إلى كل من تسعه ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي

وفي الأخير أوجه الشكر إلى كل طاقم الجليس.

سمية

الفهرس

الفهرس

المحتوى	الصفحة
شكر وعرفان.	I
إهداء.	II-III
الفهرس.	V
مقدمة.	أ-د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لأسعار النفط وتمويل التجارة الخارجية.	
تمهيد.	06
المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط.	07
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.	07
المطلب الثاني: محددات أسعار النفط.	09
المطلب الثالث: مخاطر الطفرات النفطية.	11
المطلب الرابع: مفهوم السوق العالمية للنفط وأنواعها.	13
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.	15
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.	15
المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.	16
المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية.	17
المبحث الثالث: التمويل في التجارة الخارجية.	19
المطلب الأول: ماهية التمويل.	19
المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي.	20
المطلب الثالث: تقنيات التمويل ومعاملات التسوية للتجارة الخارجية في الجزائر.	26

خلاصة الفصل.	28
الفصل الثاني أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية (2000- 2016)	
تمهيد.	30
المبحث الأول: نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2000- 2016).	30
المطلب الأول: تطورات أسعار النفط 2000-2014.	30
المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط 2014-2016.	42
المبحث الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية.	47
المطلب الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائرية.	47
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2001-2015.	53
خلاصة الفصل	57
خاتمة	59
قائمة المصادر والمراجع.	65
الملخص.	

قائمة الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	31
02	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2014.	34
03	تطور واردات الجزائر خلال فترة (2000-2014).	37
04	تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة (2000-2014).	40
05	تطور الصادرات وواردات الجزائر ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2016).	43
06	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة من 2001- 2016 (الوحدة مليون دينار جزائري).	47
07	يوضح معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2001- 2015).	53

قائمة الأشكال

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2000-2015.	31
02	تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2014	35
03	تطور واردات الجزائر خلال فترة (2000-2014)	38
04	تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة (2000-2014)	41
05	تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016.	43
06	تطور الصادرات وواردات الجزائر ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2016).	45
07	تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة من 2001- 2016.	49
08	معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2001- 2015).	55

مقدمة عامة

مقدمة عامة

ارتبطت تطورات الحياة البشرية والحضارة الإنسانية بالطاقة، ممثلة أبرز مشكلة للإنسان على مدار العصور من خلال البحث المتواصل على مصادرها التي اختلفت باختلاف الحقبة الزمنية، ليرتقي الإنسان مع إطلالة القرن العشرين باكتشافه الدور الأساسي للنفط في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد العالمي.

يعد النفط سلعة استراتيجية ومادة حيوية أساسية للصناعة والتجارة على حد سواء، فقد ارتبط التاريخ الاقتصادي الحديث بهذا المورد، الذي يطلق عليه لأهميته مصطلح "الذهب الأسود" والذي كان له الأثر الأكبر في تشكيل معالم الاقتصاد العالمي، فليس مصادفة أن تجد سلعة أساسية نادرة ومحدودة تتحكم في اقتصادات بأكملها، فقد تكفي صدمة نفطية واحدة لتشل اقتصادات قائمة ولتحدث حركة فاعلة فيها.

اعتمدت الجزائر منذ الاستقلال على الثروة النفطية خلال مسيرتها التنموية، حيث يعتبر قطاع النفط من بين القطاعات الاستراتيجية في الجزائر باعتبار أنه يشكل 97 ٪ من إجمالي الصادرات وبهذا تعتبر الجزائر من بين الدول النفطية التي لها مكانة معتبرة في هذا المجال، فالواردات أيضا مرتبطة بإيرادات الصادرات والميزان التجاري.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة والتي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات.

إن التجــارة الخارجية تعطي صورة واضحة على مدى اعتماد أي دولة على إمكاناتها سواء الطبيعية أو البشرية، ويظهر هذا التأثير من خلال الهيكل السلعي للصادرات والواردات، واعتماد الدولة على تصدير المواد الطبيعية واستيراد سلع التجهيز الصناعي كما هو حال الدول النامية مثل الجزائر ، بينما في حالة الدول المتقدمة فهي تستغل كل الإمكانيات المتوفرة من خلال التنوع الكبير في هيكل صادراتها.

1- إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين تقلبات أسعار النفط وحجم التجارة الخارجية للجزائر تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هذه العلاقة، ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

❖ **ما مدى تأثير تذبذب أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية؟**

وللإجابة عن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة التالية:

- ما هي العوامل المحددة لسعر النفط؟
- كيف تؤثر تغيرات أسعار النفط على كل من الصادرات والواردات الجزائرية؟
- هل لسعر النفط تأثير على الهيكل السلعي للتجارة في الجزائر؟
- هل لأسعار النفط عامل أساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري؟

2-فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة السابقة اعتمدنا على الفرضيات التالية:

- من أهم محددات سعر النفط قانون العرض والطلب، العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية ...إلخ.
- هناك علاقة طردية بين كل من قيمة الصادرات والواردات الجزائرية وأسعار النفط في السوق الدولية.
- يتأثر الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر بمستوى الإنتاج النفطي فقط.
- تعتبر أسعار النفط عامل أساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري.

3- أسباب اختيار الموضوع:

- أهمية الموضوع في الساحة الدولية.
- اعتماد الجزائر على النفط بشكل كبير حيث يمثل أهم إيرادات الدولة.
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع باعتباره موضوع مهم في اقتصاد الجزائر.

4-أهمية الدراسة:

يكتسي هذا الموضوع أهمية كبيرة في معظم دول العالم، حيث أن النفط في حد ذاته كسلعة لم يعد مصدر للطاقة فقط، وإنما أصبح كذلك مصدرا لتمويل الميزان التجاري، لأن الميزان التجاري يعتبر المرآة التي تعطي صورة واضحة عن اقتصاد الدولة.

5- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز آثار تغيرات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية، وذلك من خلال تحديد تطورات أسعـار النفط والصادرات والواردات التي تمكن الدولة من مواجهة هذه التقلبات وذلك باعتبار أن النفط يعتبر مورد أساسي للدول والممول الرئيسي للتجارة.

ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- التعرف على أسعار النفط ضمن الطاقة العالمية.
- التعرف على أهم محددات أسعار النفط ومسار تطورها.
- التعرف على سوق النفط العالمية.
- التعرف على تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية.
- التعرف على الميزان التجاري وما للصادرات والواردات من تأثير عليه.
- التعرف على أهم الجوانب المؤثرة على الاقتصاد الجزائري.

6-حدود الدراسة:

سوف تتمحور دراستنا لهذا الموضوع في أثر تغيرات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية، ضمن الحدود التالية:

- **الحد الموضوعي:** يتمثل في تحديد الإطار النظري لأسعار النفط وتمويل التجارة الخارجية.
- **الحد المكاني:** اخترنا أن تكون دراستنا التطبيقية في الجزائر.
- **الحد الزماني:** تمتد فترة دراستنا لهذا الموضوع ما بين 2000-2016.

7- منهج الدراسة:

تختلف المناهج المتبعة في كل بحث حسب طبيعة وأشكال كل دراسة، وفيما يتعلق بدراستنا المرتبطة بتغيرات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية (2000-2016)، سنستخدم المنهج الوصفي التاريخي لأسعار النفط والتجارة الخارجية، كما سنستخدم المنهج التحليلي بهدف تحليل وتفسير الجداول في عدم استقرار أسعار النفط وصادرات وواردات الجزائر، وأثر هذه التقلبات على الاقتصاد الجزائري.

8- تقسيمات البحث:

سنعتمد في دراستنا لهذا الموضوع على خطة مكونة من فصلين:

تم التطرق في الفصل الأول إلى الإطار النظري لأسعار النفط وطرق تمويل التجارة الخارجية، حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى عموميات حول أسعار النفط، ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية، ثم أشرنا في المبحث الأخير إلى التمويل في التجارة الخارجية.

في الفصل الثاني تطرقنا إلى أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2000-2016)، حيث أشرنا في المبحث الأول إلى نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني فقد تناولنا أثر انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لأسعار النفط

وتمويل التجارة الخارجية

تمهيد

يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر، وذو أهمية استراتيجية باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة، كما ترتبط هذه الأهمية بعوائده الكبيرة، وبما يمكن أن ينتج فيه من طاقة، هذا ما جعله يكتسب مكانه هامة ضمن أطر التجار الخارجية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية بحيث اصبح النفط سمة من سمات الحضارة الإنسانية في القرن العشرين وما بعده والذي يمكن أن يطلق عليه قرن النفط أو قرن الصناعة النفطية، نظرا لأثره الهام الذي تركته هذه المادة على الكثير من المعالم الأساسية التي أحاطت بمعالمنا المعاصرة.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذو ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسة في الاقتصاد العالمي الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات، واعتبارا من أن الدول العربية تتبوأ مكانة مرموقة على خارطة سوق النفط العالمية هذا ما جعل للنفط دورا أساسيا في إقتصادياتها، اذا كان له اكبر الأثر في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية والسياسية للمنطقة العربية، وربط مشكلات التنمية العربية ربطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية العالمية.

ووفقا لما سبق فإننا نخصص هذا الفصل لمناقشة اهم العوامل المحددة لسعر النفط والتطورات والأزمات التي شهدتها أسعار النفط ومكانته في التجارة الخارجية وذلك كما يلي:

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

المبحث الثالث: التمويل في التجارة الخارجية.

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط.

منذ اكتشاف النفط خضعت أسعار النفط إلى تقلبات حادة حتى يومنا هذا وكان ذلك نتيجة مجموعة من العوامل والمؤثرات التي ساهمت بشكل أو بآخر في تغير الأسعار وتقلبها ولذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط وأنواعه.

نتطرق إلى مفهوم النفط بصفة عامة.

تعريف النفط: إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum وتعني petr صخر+ oleum زيت أي بمعنى زيت الصخر "يعتبر النفط أو الذهب الأسود مادة بسيطة ومركبة، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيمياويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها".

وعليه نستخلص أن النفط هو مادة سائلة تتكون من مركبات هدروكربونية ولها خصائص مختلفة وذات تركيبات جزئية متنوعة. [1]

1- تعريف سعر النفط:

"سعر النفط يعني قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى فعل العوامل الاقتصادية تو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا".[2]

"سعر النفط الحقيقي أو ما يسمى سعر النفط بالدولار ثابت القيمة، والذي يعبر عنه تطور السعر عبر فترة زمنية معنية بعد استبعاد ما طرأ عليه خلال تلك الفترة من عوامل التضخم النقدي أو التغير في معدل تبادل الدولار الذي يتخذه أساسا لتسعير النفط مع العملات الرئيسية الأخرى، ومن هنا يلزم أن ينتسب السعر الحقيقي إلى سنة معينة وهي سنة الأساس".[3]

ومنه فإن سعر النفط هو القيمة النقدية التي تعطى لوحدة واحدة من النفط خلال مدة زمنية معينة.

---

[1]- مهدي أحمد رشيد، جغرافيا النفط، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص 08.

[2]- محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 08.

[3]- بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 16.

2- أنواع أسعار النفط:

2-1- الأسعار المعلنة: يرجع تاريخ ظهور السعر المعلن لأول مرة عام 1880م بالولايات المتحدة من قبل شركة ساندارد-أويل التي كانت تحتكر شراء النفط من منتجيه المتعددين في السوق النفطية وعند فوهة البئر، وبتزايد اكتشاف واستغلال النفط خارج الولايات المتحدة وتزايد الإنتاج العالمي أصبحت الشركات النفطية تقوم بإعلان الأسعار المعلنة في موانئ التصدير للنفط ونظرا لحدة التنافس بين الشركات النفطية الاحتكارية قررت فيما بينها الإعلان عن سعر ثابت ومستقر.

2-2- الأسعار المتحققة: ظهر هذا النوع للوجود أواخر خمسينيات حيث علمت به الشركات المستقلة من خلال تقديم تسهيلات اتو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري كنسبة مئوية تخصم من السعر المعلن، ويعرف السعر المتحقق على أنه السعر المعلن مطروح منه الحسومات أو التسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

2-3- سعر الإشارة أو السعر المعمول عليه: ظهر في فترة الستينيات حيث اعتمد عليه لاحتساب قيمة النفط بين بعض البلدان النفطية المنتجة والشركات النفطية من أجل توزيع العوائد المالية النفطية بين الطرفين ويتم احتساب سعر الإشارة على أساس تحديد معدل بين السعر المعلن والمتحقق لعدة سنوات.[1]

2-4- سعر التكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلف إنتاج النفط التي تقوم باستخراج الشركات النفطية العامة في البلدان والمناطق النفطية مضاف إليها عائد تدفعه هذه الشركات إلى حكومات البلدان النفطية، وهي ضريبة على الدخل يذهب لهذه الحكومات، لذلك يعتبر سعر أساسي في التعامل لان البيع بسعر اقل يعني هنا البيع بالخسارة.

2-5- السعر الفوري أو السعر الآني: ظهر هذا النوع من الأسعار مع وجود السوق الحرة أو التنافسية ويمكن تعريفه على انه سعر الوحدة النفطية آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة.

2-6-السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك.[2]

---

[1]- هوام منصف وآخرون، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2015-2016، ص 19.

[2]- بيطام ريمة، مرجع سابق، ص 20.

المطلب الثاني: محددات أسعار النفط.

إن سعر أي سلعة يتحدد في الغالب نتيجة للتفاعل بين قوى عرض وطلب هذه السلعة، حيث من البديهيات المعروفة اقتصاديا أن هذا التفاعل هو الذي يؤدي في النهاية إلى التوصل لسعر محدد تتساوى عنده الكمية المطلوبة مع الكمية المعروضة من هذه السلعة، وهذا ما يسمى اقتصاديا بحالة التوازن وتتحدد أسعار النفط وفق عدة عوامل نذكر أهمها:

1- **قانون العرض والطلب:** يخضع العرض العالمي للنفط لعدد من المحددات، يأتي في مقدمتها الطلب على النفط وسعره، هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على النفط يمكن إيجازها في النقاط التالية:

1-1- **متوسط دخل الفرد:** يؤثر متوسط دخل الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا، فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشرا لمستوى المعيشة ويتضح ذلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.

1-2- **العلاقة العكسية بين السعر والطلب على النفط:** إن أثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هذين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط، بمعنى يصعد إحلال بديل لاستخدام النفط كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

1-3- **هيكل الناتج القومي:** إن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع ذلك أساسا إلى أهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هذه الدول مع ما تتميز به من استهلاك كبير للطاقة، خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

1-4- **المناخ:** يرتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء والحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكين عند الأسعار السائدة في السوق، وكذلك يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في الحقول في وقت معين، وبسياسة الدول المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي، أو لتصديره وتحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، أو للاحتفاظ به لمواجهة احتياجات مستقبلية.[1]

[1]- هوام منصف وآخرون، مرجع سابق، ص ص 20-21.

2- العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية.

لقد كان هناك إجماع في أوساط المحللين على أن أساسيات السوق من طلب وعرض ومستويات المخزون غير كافية لتبرير الاختلاف في مستويات الأسعار خاصة خلال السنوات الأخيرة، فقد كان للأزمات النفطية والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دور أساسي في التأثير على أسعار النفط.

لقد تأثر سعر النفط في السوق النفطية العالمية بداية من السبعينيات إلى غاية 2008 إلى مجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية 1973–1979–1986–1998–2004–2008 وهي كالآتي:

أ- **الأزمة النفطية عام 1973:** لقد أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار النفطية وتقييم برميل بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية، حيث في سنة 1973 قررت المنظمة زيادة أسعار النفط من جانب واحد لتقفز من 03 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار للبرميل، أي رفع الأسعار النفطية بنسبة 400 %.

ب- الأزمة النفطية عام 1979: عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات اثر الحرب العراقية–الإيرانية (حرب الخليج الأولى) من 13 دولار إلى 32 دولار للبرميل خلال أشهر قليلة مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية.

ج- الأزمة النفطية عام 1986: في الأسبوع الأخير من الشهر الأول عام 1986 انخفض سعر النفط بشدة إذ انخفض سعر بحر الشمال إلى 17.70 دولار للبرميل وباقتراب فصل الربيع انطلقت حرب أسعار شاملة بعد أن توقفت فترة من الزمن، وانخفضت أسعار النفط إلى أقل من 13 دولار للبرميل.

د- الأزمة النفطية عام 1998: في نهاية التسعينيات وبالضبط سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية لهزة ثانية أدت إلى اختلال كبير في العرض والطلب فتدهورت أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها بما يقل عن 10 دولار للبرميل في ديسمبر من نفس السنة.

هـ- الأزمة النفطية عام 2004: تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار النفط لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر سلة الأوبيك إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة الأوبيك منذ بدأ العمل بنظام السلة في عام 1987).[1]

[1]- مجيد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2013، ص ص 201–202.

3- **انخفاض سعر صرف الدولار:** أثبتت الدراسات أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على النفط ويخفض من إنتاجه الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، كما خلق هذا الانخفاض تضخيم وهمي في سعر النفط فعندما كان سعر البرميل في 2008 يقدر بـ 94.1 دولار للبرميل كان مقوما بـ 64.3 يورو و51.3 جنيه استرليني للبرميل.[1]

المطلب الثالث: مخاطر الطفرات النفطية.

إن الارتفاع السريع والمبالغ فيه في أسعار النفط في الأسواق الدولية في فترة قصيرة ثم يعاود الرجوع إلى سعره الحقيقي يسمى بالطفرة النفطية، فهذه الطفرة تحقق مداخيل كبير ووفرة هائلة للسيـولة للدول المصدرة للنفط وفي حـالة لم تحسن هذه الدول استغلال الفائض فإن هذه النعمة تتحول إلى نقمة على اقتصاديات الدول المصدرة، وهنا سنتطرق إلى تأثيرها السلبي على النظام المالي والمصرفي، وتكمن سلبيات الارتفاع المفاجئ في أسعار النفط في:

1- المرض الهولندي: تعد نظرية المرض الهولندي من أبرز النظريات الاقتصادية في تفسير اقتصاديات الدول الغنية بالموارد الطبيعية، وهو مصطلح وضعه علماء اقتصاد هولندا عقب اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال حيث واجهت هولندا ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية مما أدى إلى انخفاض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا، الأمر الذي أدى إلى تلاشي نشاط الإنتاج الصناعي في هولندا وهذا ما يعرف بظاهرة اللاتصنيع.

وتتجلى نظرية المرض الهولندي في أن طفرة الموارد الطبيعية تدفع حركة الموارد من القطاع التقليدي في الدولة إلى قطاعي الموارد الطبيعية الخام والخدمات، الشيء الذي يؤدي إلى تدهور القطاع الإنتاجي أي حقيقي للدول التي تهدف إلى تحقيق التنمية في الأجل الطويل وبالتدرج.

2- تتوفر لدى البنوك أو الاقتصاد المحلي للدول المصدرة وفرة كبيرة في السيولة ،وهذا ما يجعل الأفراد أو المؤسسات في غنى عن الاقتراض من البنوك فيزيد الإيداع ويقل القرض وكنتيجة حتمية لقلة المقترضين والمنافسة الشديدة تقدم البنوك القروض لكل من يريد الحصول على الأموال وتخفض معايير الإقراض، كما انه في ظل وفرة السيولة يصعب التمييز بين المقترض الجيد والمقترض السيء، وعند الارتداد العكسي لأسعار النفط –انخفاض الأسعار وشح السيولة– يبدأ المودعين بسحب مدخراتهم من البنوك مما

[1]– هوام منصف وآخرون، مرجع سابق، ص 22.

يفرض عليها تسييل أصولها أو بمعنى اصح تحصيل القروض أو طرحها في السوق الذي يعاني من نقص السيولة، وهنا تجد البنوك نفسها عاجزة على تسديد المودعين.

وهذا ما يؤدي إلى إفلاس البنوك فينهار النظام المالي بأكمله.

-أما من ناحية الأفراد فإن توفر السيولة في الاقتصاد يؤدي إلى توفر الدخل لدى الأفراد والعائلات بشكل معتبر مما يحسن من جدارتهم الائتمانية أمام المصارف، وهذا ما يؤهلهم الحصول على القروض سواء عقارية أو استهلاكية، وهو ما يعتبر خطأ استراتيجي فادح من وجهين، من الوجه الأول أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلى انخفاض في الدخل بصفة عامة الذي يؤدي إلى عجز المقترضين عن السداد، هذا في ظل نظام أجور وسوق عمل مرن، أما إذا كان غير مرن وهذا هو الوجه الثاني، فإن انخفاض الأسعار يشكل ضغط على موازنـات الحكـومة، فتلجأ هذه الأخيرة إلى زيادة الضرائب والرسوم مما يضعف قدرة هذه الفئة على السداد، ويزداد الأمر سوءا اذا كانت مدة الطفرة تفوق مدة الطفرة النفطية.

-علاقة الطفرة النفطية بالسوق ما بين البنوك، نجد أن البنوك الكبيرة الناجحة بحاجة إلى سيولة كبيرة فتلجأ إلى السوق فيما بين المصارف، نجد المصارف صغيرة التي تتمتع بسيولة أكبر تمتنع عن منح السيولة لمنافسيها، فيتوقف القلب النابض للنظام المالي عن العمل، لأن انهيار البنوك الكبرى يؤدي إلى انهيار جميع البنوك أو ما يعرف بمعضلة الانهيار الشامل، فيتدخل البنك المركزي كمنقذ بضخ السيولة إلى البنوك المحتاجة.

-إن الثروة النفطية ووفرة السيولة تجعل النظام المالي بأقسامه هشا ومتواكلا على الحكومة، لأن الحكومة تقدم الدعم اللامشروط لجميع اطراف النظام المالي، فنأخذ النظـام المصرفي كمثـال فإذا كانت هذه البنوك مملـوكة للدولة، وهذا ما نلاحظه في حالة الجزائر، نجد هذه البنوك في ظل غياب الحافز لديها وكذا في ظل غياب الانضباط السوقي والرقابة والعقوبات، فإن التقييم الذر ليديه للقرض وتحمل تكاليف الرقابة يقل فهي تعلم أنها في حالة تعرضها لمشاكل مالية فإن الحكومة ستعيد رسملتها دوريا، وستمدها بالسيولة اللامشروطة لأنها تمثل الكيان المالي للدولة.

-كما أن الإيرادات النفطية الكبيرة تعيق قدرة السوق على فرض الانضباط المطلوب وهذا يقود إلى التوسع غير الصحي في حجم القروض، ومديونية جامحة، وهنا تنشأ منظومة مصرفية هشة الذي يعطينا نظام مالي هش قائم على فائض في السيولة وهذا ما تعانيه الجزائر، لأنه في حالة انخفاض أسعار النفط

وقلة السيولة نجد نظام مصرفي هش غير قادر على تحمل الصدمات المالية وعلى العمل الحر الخارج عن تدعيم الحكومة وهو ما يؤدي حتما إلى انهيار مالي.

-بالنسبة للاقتصاديات التي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل كلي أو شبه كلي –مثل حالة الجزائر–فإنها تستورد معظم حاجاتها الاستهلاكية والاستثمارية، وفي ظل ارتفاع أسعار النفط التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم في الدول المصدرة، فبالإضافة إلى تصير السلع فان الدول المصدرة تصدر أيضا معها التضخم لأنها ترفع في أسعار السلع المصدرة مما يزيد في سلة التضخم المحلي.

-نجد أن الإيرادات النفطية مسعرة بالدولار لذا يتم ربط عملات الدول المصدرة للنفط بالدولار، وهذا ما يحرم البنوك من استغلال أسعار الفائدة المحلية، ففي الولايات المتحدة الأمريكية بدأ اقتصادها بتباطؤ الأمر الذي جعلها تعمل على تسهيل السياسة النقدية وخفض أسعار الفائدة وبالتالي كانت دول مجلس التعاون الخليجي مجبرة على خفض أسعار الفائدة هي الأخرى لكن بنسبة أقل من نسبة التضخم التي كانت مرتفعة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الطلب على الائتمان وهذا يحقق خسارة للبنوك المقرضة –لأن سعر الفائدة أكبر من معدل التضخم– وهذا ما خلق اختلال في النظام المصرفي، فالبنوك بين خيارين التوقف عن الإقراض وهذا ليس في مصلحة البنوك أو الإقراض لكن تحقق خسارة وهما خياران لا يحققان مصالح المصرف.[1]

المطلب الرابع: مفهوم السوق العالمية للنفط وأنواعها.

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب، المؤثرة في كيفية تحديد سعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف السوق النفطية وأنواعها.

أولا: تعريف السوق النفطية.

السوق العالمية للنفط تضم كأي سوق كافة المتعاملين من بائعين أو مصدرين والذين يمثلون جانب العرض (المنتجين) من جهة، ومشترين أو المستوردين وهم يمثلون جانب الطلب (المستهلكين) من جهة أخرى، ويمكن وصف السوق العالمية للنفط بانها سوق احتكار قلة، كما يمكن وصف الوضع داخل كل

[1]– هوام منصف وآخرون، مرجع سابق، ص ص 23–25.

مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضا، حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين محدود يمارس تأثير كبير على السوق نتيجة لكبر حجمه.

ثانيا: أنواع السوق النفطية.

تأخذ تجارة النفط عدة أشكال مثل البيع والتسليم الفوري أو البيع والتسليم الآجل في فترة زمنية مقبلة، كما ترتبط تجارة النفط بقنوات تسعير صادرات النفط التي تختلف أهميتها النسبية من دولة لأخرى، ومن وقت لآخر، حيث تختار كل دولة مصدر للنفط بعض هذه القنوات وفقا لظروفها وظروف سوق النفط العالمي، هذا ما أنتج أشكالا مختلفة للأسواق النفطية تتمثل فيما يلي:

1- **السوق الفورية:** ينطبق مفهوم السوق الفوري على مجمل الصفقات الفورية التي تمت في منطقة يتمركز فيها نشاط هام للتجارة على منتوج أو عدة منتجات وتتسم الأسواق الفورية بكونها موانئ رئيسية تتوافر فيها خدمات الشحن ومرافق التخزين والخدمات المالية، وتسيير وسائل الاتصال الدوري، بالإضافة إلى موقعها الجغرافي كالقرب من مصافي التكرير كما تعكس حركة الأسعار الفورية الظروف الحالية لأسواق النفط وحالة التوازن بين العرض والطلب، وتتأثر الأسواق الفورية بالإشارات التي تتسلمها من الأسواق الآجلة حيث ينعكس الارتفاع في الأسعار المستقبلية في ارتفاع ثنائي للأسعار الفورية ومستويات المخزون النفطي لغرض التحوط من ارتفاع الأسعار الفورية مستقبلا.

2- **الأسواق الآجلة:** المقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود نفطية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا) والاحتفـاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تـاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي تخضع إلى مراقبة محكمة، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا، تستخدم العقود الآجلة للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الإتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الكسب من هذه التقلبات.[1]

[1]- إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015، ص ص 18-19.

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتجارة الخارجية.

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ في الآونة الأخيرة وذلك بسب الحاجة للتخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية وتتمثل بالعوائق التجارية والركود الاقتصادي.

ونتيجة لتطور نظم المعلومات والاتصالات الدولية، فقد تزايدت أهمية هذا القطاع باعتباره اهم محددات النمو الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية.

وبمرور الزمن تعاظمت أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية، بسبب ارتفاع نسبة ما يشكله قطاع التجارة الخارجية من الناتج القومي الإجمالي (GNP) لكثير من الدول المشتركة في التجارة.

ونهضت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتحتل مكانها المؤثر والحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة وإزالة العوائق التي تقف أمامها وتحقيق المكاسب المرجوة منها.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية.

تعريف التجارة الخارجية: تعددت الصيغ المختلفة لتعريف التجارة الخارجية بناء على الهدف من دراستها.

فقد عرفت تاريخيا بأنها: "تمثل اهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات".

كما عرفت التجارة الخارجية أيضا باعتبارها "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة الخارجية".[1]

كما يمكن تعريف التجارة الخارجية "بانها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول".[2]

[1]– حسام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2002، ص ص 13-14.

[2]– عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 9.

وتعتبر التجارة الخارجية من علم الاقتصاد الجزئي كونها تهتم بالوحدات الجزئية مثل التصدير والاستيراد وما إلى ذلك.[1]

أما التعريف الأشمل للتجارة الخارجية هو أنها "تمثل حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الدولية لرؤوس الأموال.

المطلب الثاني: أسباب قيام التجارة الخارجية.

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية.

وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة والمتداخلة إلى جانب ضرورة استخدام هذه الموارد بشكل أمثل.

ويمكن تلخيص أهم أسباب قيام التجارة الخارجية إلى النقاط التالية:[2]

1- اللاتوازن في عملية توزيع عناصر الإنتاج والتكنولوجيا من دولة لأخرى:

تقوم كل دولة بالتخصص في إنتاج السلع التي تتميز بها نسبيا على البلدان الأخرى، حتى تعود عليها بالفائدة طالما أن معدل التبادل يختلف عن ذلك المعدل الذي كان سائدا قبل قيام التجارة وهذا بسبب جوهري ورئيسي للقيام بالتبادل، ويمكن أن تكون كذلك التكنولوجيا سببا في تطوير المنتجات والتغيرات التي تطرأ على المنتجات حتى تتميز بالكفاءة العالية لاستغلال الموارد الاقتصادية، حيث التجارة تبنى على التغيرات التي تظهر على المنتجات داخل البلد وتطويرها.

2- تفاوت التكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة:

تبحث كل دولة على الانخفاض في تكاليف الإنتاج للسلعة داخل الدولة وذلك من خلال تحقيق وفورات الحجم مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة أخرى، ولو تساوت التكاليف النسبية economies of scale لإنتاج كل من السلعتين في كل من الدولتين لما قامت التجارة الدولية.

---

[1]- حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص 14.

[2] - بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص74.

3-البحث في زيادة الإنتاج المحلي:

كل فائض في الإنتاج المحلي يؤدي إلى البحث على أسواق خارجية لتسويق الإنتاج شرط توفر كافة الظروف الملائمة للطلب على الإنتاج عالميا.

4- البحث في زيادة الدخل القومي:

كل الدول تريد أن تعتمد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية وذلك بهدف رفع مستوى المعيشة محليا وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.

5- مختلف الميولات والأذواق:

إن المستهلكين في كل دولة يسعون للحصول على السلعة ذات المواصفات الإنتاجية المتميزة والعالية الجودة لتحقيق اقصى منفعة ممكنة منها، حيث التغير في الأذواق يؤثر على منحى الطلب التبادلي من خلال أثر التغير في الأذواق على خريطة السواء الخاص بدولة.

6-الأسباب السياسية والاستراتيجية: كل دولة تتميز بالندرة النسبية للسلعة المنتجة تريد تحقيق النفوذ السياسي والمتاجرة بهذه السلع عالميا.[1]

المطلب الثالث: أهمية التجارة الخارجية.

ميزة التجارة الخارجية أنها تمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، أي ما تتمتع به دولة ما، تضعه التجارة الخارجية تحت تصرف الدول جميعا.

ويمكن النظر إلى أهمية التجارة الخارجية من خلال ما يلي:

- ✓ تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض المنتجات والخدمات التي لا تتوفر لديها، إما لأن ظروفها المناخية أو إمكانيتها الطبيعية لا تسمح لها بإنتاجها، وبفرض الدولة إنتاجها فإن إنتاجها بتكاليف أعلى من تكاليف استيرادها.[2]

[1]- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 75.

[2]- بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف، 2010-2011، ص ص 7- 8.

- ✓ تعتبر التجارة الخارجية عاملا هاما للدول النامية التي تسعى لتنمية اقتصاديتها، إذ أنها تعطي لهذه الدول فرصة الحصـول على قروض من الدول الصناعية، والاقتراض الدولي ما هو إلا صورة من صور انتقـال السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.
- ✓ تقسيم العمل بمعنى أن تتخصص كل دولة في إنتاج بعض السلع وتترك لبقية الدول الأخرى بقيـة السلع بالرغم أنها تستطيع هي إنتاج بعض السلع أو كلها إذا رغبت في ذلك.
- ✓ تعتبر التجارة الخارجية أداة تقرب المسافة وتجتاز الحدود بين الدول وخاصة في ووجود تطور في سبيل المواصلات والاتصالات السلكية ولاسلكية.
- ✓ تعمل التجارة الخارجية على زيادة الرفاهية والاقتصاد وذألك من خلال زيادة إشباع حاجات الأفراد من الحاجات والخدمات.[1]
- ✓ تعتبر مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤثر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس هذا كله على رصيد الدولة من عملات أجنبية وماله من أثر على الميزان التجاري.[2]
- ✓ العمل على تحريك وتنمية الأموال وزيادة رؤوس الأموال التي تنتج من خلال العمل التجاري الخارجي.[3]

[1]– بودية فاطمة، مرجع سابق، ص 8.

[2]– يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010، ص15.

[3]–عطا الله علي الزبون، مرجع سابق، ص17.

المبحث الثالث: التمويل في التجارة الخارجية.

لقد تطور التمويل بصورة كبيرة في الآونة الأخيرة إذ أصبح يأخذ مكانة وذلك لحاجة وضرورة المؤسسات مهما كان نوعها وشكلها لمصادر تمويل التجارة الخارجية.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

سنتطرق في هذا العنصر إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالتمويل وأهميته وأهدافه.

1- **تعريف التمويل:** هو وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية من خلال الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها، وبذلك فالتمويل هو توفير الأموال الأزمة بغرض القيام بمشاريع اقتصادية وتطويرها ،ويختص بالجانب النقدي وليس السلع والخدمات ،وان يكون بالقيمة المطلوبة بالضبط وباعتبار التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغية استخدامها في تشغيل أو تطوير المشروع فهو يمثل نظرة تقليدية، ذلك أن النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية ترتكز على تحديد افضل مصادر الأموال ،من خلال المفاضلة بين عدة مصادر متاحة بدراسة العائد والتكلفة.

كما يمكن تعريف التمويل: بانه تدفقات نقدية ومالية مختلفة لصالح الأفراد والمؤسسات والدولة والخارج، بغرض إنتاجي أو استهلاكي.

2-**أهمية التمويل:** يكتسي التمويل أهمية كبرى في الحياة العاصرة، من خلال تسوية المبادلات المحلية والدولية، وذلك على مستوى الفرد والمؤسسة والدولة والخارج.

فبالنسبة للمؤسسات تظهر أهمية التمويل من خلال اعتباره ركيزة لزيادة قدرتها الإنتاجية، تحسين مردوديتها ووضعيتها المالية.

كما تتجلى أهميته في كونه يساعد على تعظيم الأموال المتـــاحة للاستثمار والعـائد المتوقع منه، وبالتالي فهو دراسة للحاضر لمعرفة مقدار الموارد المـالية الممكن استثمـارها مستقبلا.

3- **أهداف التمويل:** يلعب التمويل دورا هاما في تسيير الأنشطة الاقتصادية ونختصر أهميته في التالي: [1]

- البحث والحصول على السيولة الضرورية للمشروع الاستثماري بإمداده بالتجهيزات اللازمة.
- توزيع التدفقات النقدية والمالية على القطاعات والأعوان الاقتصادية الأخرى بكل موضوعية.
- دراسة فعالة لتكاليف المشروع الاستثماري ومحاولة تغطية جزء منها.

[1]- عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017، ص ص 9-10.

- تلزم الصناعة للتمويل التجاري وجود أطراف تضم المخاطر (المصاريف المركزية) ويضبطها (وكلاء التأمين ضد العجز عند السداد وضمان الحسابات).
- التعاون بين الأطراف الاقتصادية المنتجة مع القطاع المصرفي التجاري والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير منتجات التجارة الخارجية.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الدولي sources of funding.

يمكن تصنيف التمويل الذي حصل عليه البلد إلى نوعين من المصادر وهما الداخلية (التمويل المحلي) والخارجية (التمويل الدولي).

أولا: مصادر التمويل الداخلية (المحلية): يعتمد مثل هذا النوع من التمويل على المؤسسات المالية والأسواق المالية المحلية وهو يضم الصادر المباشرة غير المباشرة المحلية (قروض بمختلف أنواعها، أوراق مالية وتجارية بمختلف أنواعها... الخ) وهذا النوع من التمويل يخدم قطاع المؤسسات الاقتصادية أكثر من الهيئات الحكومية.

وتتكون مصادر التمويل الداخلية من عدة أنواع أهمها ما يأتي:[1]

❖ **الادخارات SAVING:** إن السياسة الرشيدة للادخار لابد أن تنطلق من مفهوم الفائض الاقتصادي وضرورة توجيه هذا الفائض لأغراض التنمية، ومن الضروري هنا توزيع الفائض الاقتصادي بين الاستهلاك وبين الاستثمار، ذلك لان عرض السلع والخدمات يعتمد على مقدار الموارد المخصصة للاستثمار وهذا يتطلب تقليل الاستهلاك الحالي لكي تزداد الاستثمارات التي تساعد على تعجيل معدلات النمو في الإنتاج.

إن مصادر الادخار ثلاثة هي:

1. **الادخار العائلي.**
2. **ادخار قطاع الأعمال.**
3. **الادخار الحكومي.**

[1]– مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الأردن دار وائل للنشر، ط1، 2007، ص ص 188–190.

وفيما يلي شرح موجز لكل من مصادر الادخار الثلاثة:

1- **الادخار العائلي FAMILY SAVING:** ويتخذ هذا النوع من الادخار صورا عديدة، منها الاستثمار المبـاشر، والذي يشكل جانبا مهما من الادخار في الريف وذلك عندما يقوم المزارعون بإصلاح مزارعهم واقتناء التجهيزات الزراعية وبناء المساكن، ويتميز هذا النوع بعدم وجود وسيط بين المدخر والمستثمر. ومن صور الادخار العائلي الأخرى هي المدخرات التعاقدية مثل عقود التامين على الحياة أو التأمينات الاجتماعية، وكذلك الزيادة في الأصول السائلة من خلال الأسهم والسندات.

ومن جملة الوسائل الفعالة لتعبئة المدخرات هي تشيع الأفراد على الادخار وتوجيه هذه المدخرات نحو الاستثمار المنتج. ومن بين أشهر الوسائل الاختيارية لتعبئة المدخرات هي بنوك القرى وصناديق التوفير والمحفزات التي تمنح المدخرين في البنوك الجوائز المختلفة إلى جانب سعر الفائدة. وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار مثل شهادات الاستثمار والإيداع وعقود التامين.[1]

2- ادخارات قطاع الأعمال business sector: وتتضمن كافة المشروعات الإنتاجية التي تقوم بتحقيق الأرباح من مبيعاتها، التي بدورها مصدرا للادخار، وتنقسم هذه الادخارات إلى نوعين هما:

- ✓ ادخارات القطاع الخاص: وتتضمن الأرباح غير الموزعة التي تحتفظ بها الشركات المساهمة فقط وبالتالي تؤدي إلى زيادة ادخاراتها بزيادة أرباحها.
- ✓ ادخارات قطاع الأعمال العام: وتتضمن الأرباح للمشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي الفرق بين السلع النائية المنتجة وتكاليف إنتاجها، حيث أن هذه الادخارات تعاني هي الأخرى من تضاؤل في مقاديرها بسبب استراتيجيات التصنيع.[2]

3- الادخار الحكومي government savings: الادخار الحكومي يمثل الفرق بين إيرادات الحكومة من الضرائب والإنفاق الجاري الحكومي، ومن المعتاد أن تكون نفقات الحكومة أكبر من إيراداتها مما يضطرها إلى الالتجاء لمدخرات قطاع الأعمال لسد العجز.

إن ارتفاع حصيلة الضرائب يساعد على زيادة حجم الادخار الحكومي فقط في حالة كون الميل الحدي للاستهلاك (mpc) لدى الحكومة (من الضرائب المتزايدة) هو أدنى من الميل الحدي للاستهلاك لدى القطاع الخاص (من الدخل الحدي الذي يدفع منه الضرائب).

---

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 190.

[2]- سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015، ص23.

❖ **الضرائب Taxes:** تعتبر الضرائب الوسيلة التي يتم بموجبها تحويل جزء من الدخول لدى الأفراد والشركات إلى الحكومة.[1]

إن هذه الضرائب تستخدمها الحكومة لأغراض الإنفاق التجاري وكذلك لأغراض الاستثمار، وان النوع الثاني من الإنفاق هو الذي يساعد على تحقيق التنمية ويرفع من معدل نمو الناتج ونمو تراكم راس المال.

والسياسة الضريبية الناجحة والتي تساعد على دفع عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تهدف إلى جملة أمور أهمها:

أ- يجب أن تستهدف تعبئة الفائض الاقتصادي وتوجيهه لأغراض التنمية.

ب- يجب أن تستهدف الحد من الاستهلاك وخاصة غير الضروري.

ج- يجب أن يكون الهيكل الضريبي مرنا بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية الجارية.

د- يجب أن تستهدف أيضا تغيير نمط الاستثمار، وكذلك الحد من تفاوت مستويات الدخول ومستويات الاستهلاك المختلفة.

❖ **التمويل بالعجز Deficit financing:** إن مصطلح التمويل بالعجز أو ما يسمى أحيانا التمويل التضخمي يشير إلى قيام الحكومة بتوفير التمويل لأغراض الاستثمار وذلك من خلال طبع النقود من قبل الحكومة أو توسيع الائتمان من قبل البنوك بدون الحاجة إلى وجود ادخار مسبق، وتلجا الحكومة إلى التمويل بالعجز عندما تريد تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة (أي عندما تكون نفقاتها تتجاوز إيراداتها) وذلك من اجل دفع النمو الاقتصادي من خلال الإنفاق الحكومي والذي تغطيه من خلال طبع النقود أو بيع الأوراق المالية التي تصدرها إلى البنوك التجارية وتحصل على الائتمان مقابلها.

إن هذا النوع من التمويل يجعل الاستثمار يتجاوز حجم الادخار المتاح وبالتالي يولد نوعا من التضخم.[2]

❖ **السندات الحكومية:** ينحصر تعامل الجهات العامة (الحكومية) في الأوراق المالية الممثلة لصكوك دين، لذلك تأخذ شكل السندات بآجال مختلفة.

وتهدف الحكومة من وراء إصدار الأوراق المالية تمويل احتياجاتها الجارية والاستثمارية، ومنها مواجهة العجز في الموازنة، أو مواجهة التضخم وامتصاص السيولة الفائضة لدى الأفراد وممارسة التأثير في

[1]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص ص 192-193.

[2]- مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 193.

السوق النقدية من خلال بيع السندات كأحد عمليات السوق المفتوحة، وفضلا عن كون الأوراق المالية الحكومية تعطي لحاملها حق استعادة المال مع الدخل المتفق عليه، فإنها أوراق أكثر ضمانا واقل مخاطرة من تلك العائدة لمنشآت الأعمال.

وغالبا ما يكون المصرف المركزي أو الخزانة (وزارة المالية) جهة الإصدار الرئيسين للسندات الحكومية، كما قد تقوم الحكومات المحلية أو حكومات الأقاليم بإصدار هذه السندات.[1]

وهناك أشكال عديدة للسندات الحكومية منها:[2]

- **السندات الادخارية Saving bonds:** وهي صكوك دين تصدرها الخزانة العامة، ولكن مسماة لصاحبها ولا يجوز تداولها.

والفائدة على هذا النوع من السندات يتمثل في الفرق بين سعر الشراء وبين القيمة التي يحصل عليها المستثمر عند استرداد القيمة الاسمية من وزارة الخزانة، ومن الطبيعي أن ينخفض هذا العائد كلما رغب المستثمر استعادة أمواله قبل بلوغ الاستحقاق.

لذلك فإن هذه السندات تحمل عائد تدفقي، ولا يتضمن التغير في قيمة الأصل الرأسمالي.

- **سندات الخزانة Treasury bonds:** وتمثل استثمارا متوسط وطويل الأجل (7-30) سنة وهي قابلة للتداول ولحاملها حق التصرف بها دون انتظار الاستحقاق.

وبالمقابل فإن الخزانة تستطيع استدعاء السندات بقيم وتواريخ محددة سلفا تنشر في إعلانات الصحف اليومية لترويج هذه السندات، ويمكن توضيح مضمون عملية الاستدعاء المحددة سلفا.

- **أذونات الخزانة Treasury bills:** وهي صكوك مديونية قصيرة الأجل تصدرها الخزانة، وتمثل أكثر الأوراق المالية ضمانا، وذات عائد مستقر مقارنة بالأوراق المالية الأخرى لذلك غالبا ما تمثل هذه الورقة الاستثمار الفرصي البديل، ويعد عائدها بمثابة العائد الفرصي الذي تقاس عليه الأوراق المالية **الأخرى**، طالما كان الاستثمار بهذا النوع يتميز بانخفاض للمخاطر وانخفاض للعائد، عندئذ تعد أكثر الأوراق المالية سيولة في السوق المالية.

ثانيا: مصادر التمويل الخارجية: إن البلدان التي لا تستطيع تدبير الادخارات المحلية الكافية لدفع عملية التنمية الاقتصادية إلى الأمام تلجأ عادة إلى تدبير التمويل اللازم من الخارج، وتصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الرئيسة هي:

---

[1]- محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات -أوراق-بورصات، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، 2007، ص ص112-113.

[2]- المرجع نفسه، ص ص 112-113.

أ- **حصيلة الصادرات:** تعتبر حصيلة الصادرات المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة إلى البلد، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وكذلك يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام، وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يشجع المستثمرين على زيادة استثمارهم وبالتالي يتم انتعاش الاقتصاد الوطني إلا أن هذا المصدر في الدول النامية يشكل معضلة أساسية وذلك للأسباب التالية:

- انخفاض قيمة الصادرات السلعية ويعود ذلك لأسباب عدة منها ضعف الإنتاج المحلي، زيادة الطلب المحلي على المنتجات المحلية، تدهور أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، زيادة إجراءات الحماية الجديدة، الثورة العلمية والتكنولوجية، ارتفاع أسعار السلع المصنعة.

- ضعف الصادرات غير المنظورة، وتشمل هذه الصادرات خدمات النقل والصيرفة والسياحة والتأمين ودخول الاستثمارات الأجنبية، حيث تعاني من ضعف واضح مقابل الخدمات المقدمة.

ب- **الاستثمارات الأجنبية:** وهي احدى مصادر التمويل التي تقوم الدول باتخاذها وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار وتخفيف مشكلة القروض الخارجية من جانبين هما: الجانب المالي والجانب التنموي، وتصنف الاستثمارات الأجنبية إلى صنفين رئيسين هما:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهي الاستثمارات التي يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها أو لتثيب فيها مما يجعل لهم حق الإدارة، وغالبا ما تتجه هذه الشركات نحو الزراعة والصناعة والمناجم وبعض الأنشطة الإنتاجية.[1]
- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** وتتضمن القروض أو شراء الأسهم والسندات الحكومية في الدول النامية المضيفة من قبل أجانب، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق أقصى الأرباح دون أن يترتب أي إشراف.

ج- **المساعدات الخارجية:** إن هذا النوع من التمويل يعتمد بالدرجة الأولى على الأسواق المالية الدولية مثل البورصات والهيئات المالية الدولية أو الإقليمية، مثل صندوق النقد الدولي أو البنك العالمي للإنشاء والتعمير وبعض المؤسسات الإقليمية، بالإضافة إلى البرامج التمويلية الدولية التي في شكل إعانات أو استثمارات مثل ما هو الحال بالنسبة لبرنامج "ميدا" الذي أطلقه الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو متوسطية.

حيث أن المعونة الإنمائية الرسمية: وهي المساعدات التي لا يقل فيها العنصر الميسر (عنصر المنحة) عن 100/25 من استخدام سعر خصم يبلغ 100/10.

[1]- سالم رشدي سيد، مرجع سابق، ص 25.

أما الدول المانحة تقدم المساعدات إلى الدول لدوافع اقتصادية أو إنسانية لتخفيف الفقر والأمراض، حيث أن الدول المانحة من الدول الرأسمالية المتقدمة بدأت تتناقص حجم مساعداتها إلى الدول الفقيرة لأسباب وهي: وجود أزمات اقتصادية مستديمة، انخفاض أسعار النفط، وكذلك أسباب سياسية.

د- القروض الخارجية: إن القروض الخارجية تهيمن على بقية مصادر التمويل من حيث اتخاذها النصيب الأكبر من التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، ويقصد بها تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمات أو حكومات إلى الدول ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان، وهكذا تصبح القروض التزامات خارجية وتترتب عليها سعر الفائدة، وتأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة المعايير منها:

- **القروض الخارجية حسب طول فترة السداد:** وتشمل القروض الخارجية طويلة الأمد، ومتوسطة الأمد، وقصيرة الأمد.
- **القروض الخارجية حسب طبيعتها:** وهي القروض التي تستخدم في أغراض اقتصادية أو عسكرية أو استهلاكية.
- **القروض الخارجية حسب شروط تقديمها:** إن القروض الخارجية تعد التزامات تسدد في آجالها المحددة.

إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطية، وهي نوعين:

- **القروض الميسرة:** وتتصف بطول فترة الاستحقاق ووجود فترة السماح.[1]
- **القروض الصعبة:** وتتسم بقصر فترة الاستحقاق وعدم وجود السماح.[2]

- **القروض الخارجية حسب مصادرها:** وهي القروض المقدمة إلى مصادرها إما أن تكون قروض رسمية من قبل الحكومات وبشروط خلال اتفاقيات أو قروض خاصة تقدمها المصادر الخاصة وعادة تكون قصيرة الأمد وارتفاع معدل الفائدة منها.
- **القروض الخارجية حسب محتواها:** وتأخذ القروض الخارجية نوعين القروض النقدية والقروض السلعية.

[1]- سالم رشدي سيد، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[2]- المرجع نفسه، ص 28.

المطلب الرابع: تقنيات التمويل ومعاملات التسوية للتجارة الخارجية في الجزائر.

إن المصارف التجارية تلعب دورا هاما في تمويل التجارة الخارجية، لهذا تطورت ونوعت في أساليب ووسائل تسييرها لكي تتم من خلالها تسوية وتسهيل مختلف المعاملات التي تتم في إطار التجارة الخارجية.

1- أساليب التمويل:

تعتبر أساليب التمويل في الجزائر بأساليب الدفع وهي تستعمل الأدوات المختلفة والتي يتم الاعتماد عليها في تسهيل المعاملات الخاصة بتبديل السلع والخدمات وكذا تسديد الديون.

تنقسم أساليب التمويل إلى أساليب تقليدية وأساليب حديثة.

1-1- الأساليب التقليدية:

تستعمل الأساليب التقليدية في العمليات قصيرة الأجل (أي اقل من سنة)، في تمويل مستحقات خزينة المؤسسة، وكذلك لاقتناء أو شراء تجهيزات لتمويل مختلف الخدمات وهي عبارة عن أوراق تجارية أو أمر كتابي وخطي لتسديد مبالغ معينة للمستفيد وبشروط معينة.[1]

1-2- الأساليب الحديثة:

عملت المؤسسات المصرفية على تطوير الأساليب لكي تتماشى مع وسائل التكنولوجيات المتطورة والجديدة، وهي استعمال وثائق مقابل الدفع او وثائق مقابل القبول والدفع عن طريق التحويل البنكي (التحويل الحر).

2- وسائل الدفع المستندية في التجارة الخارجية:

يلعب هذا النوع من المستندات دور تسهيل المعاملات وإنهاء الصفقات وهي الأدوات المقبولة اجتماعيا، كما وأنها تعتبر الوسيط في تسهيل عمليات التداول، وقد تكون أداة الدفع آجلة تمكن مالكها من إنفاقها وقت الحاجة إليها مع انتظار فرص أفضل في المستقبل، أو قد تكون عاجلة تمكن مالكها من الاستفادة منها حاليا.

[1]- بكونة نورة، مرجع سابق، ص ص 145-146.

تنقسم هذه الأدوات إلى الاعتمـــاد المستندي والتحصيـــل المستندي خـــاصة وأنهما أهم التقنيات المعتمدة في الجزائر.

2-1- الاعتماد المستندي:

2-1-1- مفهوم الاعتماد المستندي:

هو تعهد يتقدم به بنك (فاتح الاعتماد)، بأمر من الزبون ولحسابه بدفع قيمة البضاعة إلى المصدر مقابل تسليم المستندات الموافقة للبضاعة موضوع الاعتماد المفتوح ولذلك فان الاعتماد المستندي هو عبارة قرض بالتوقيع، إذ أن البنك يقدم ضمانا للمستورد تجاه المصدر، هو قرض مرهون بالبضاعة.

وعليه فإن أسلوب الاعتماد المستندي يعطي ضمانا للمستورد وللمصدر على حد سواء.

فبالنسبة للمصدر يجد ضمانا لدي البنك بالدفع، وبالنسبة للمستورد يجد ضمانا لدي البنك باستلام مستندات البضاعة التي تدل على إرسال مؤكد للبضاعة.[1]

2-1-2- أشكال الاعتماد المستندي: تختلف أشكال الاعتماد المستندي وذلك في ضوء المفاهيم وبحسب الزاوية التي ينظر إليها الإلغاء، التجديد والتحويل وكذلك المؤجل والمضمون وغيرها من الاعتمادات.

تنشأ من أجل تمويل العمليات التجارية ولكنها تصادف عدة مشاكل أثناء عملية الدفع.[2]

2-2- التحصيل المستندي:

2-2-1- مفهوم التحصيل المستندي: هو آلية يقوم بموجبها المصدر بإصدار كمبيالة وإعطاء كل المستندات إلى البنك الذي يمثله حيث يقوم هذا الأخير بإجراءات تسليم المستندات إلى المستورد أو إلى البنك الذي يمثله مقابل تسليم مبلغ الصفقة أو قبول كمبيالة.

وتجدر الملاحظة في التحصيل المستندي أن التزام المصدر لا يتعدى التعهد بإرسال البضاعة كما أن المستورد لا يمكنه أن يستلم المستندات إلا بعد قبول الكمبيالة أو تسديد المبلغ.[3]

2-2-2- أشكال التحصيل المستندي:

تحدد أشكال التحصيل المستندي حسب طريقة الدفع، ويوجد شكلين أساسيين للتحصيل المستندي هما مقابل الدفع ومقابل القبول.[4]

---

[1]- رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي مفاهيم تحاليل تقنيات قسنطينة، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008، ص ص 247-248.

[2]- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص147.

[3]- طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 19-20.

[4]- بوكونة نورة، مرجع سابق، ص 151.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تطرقنا إلى ثلاث جوانب نظرية.

الأول يخص أسعار النفط ومحدداته نظرا للأهمية البالغة التي يلعبها قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري وذلك باعتبار اقتصادها اقتصاد ريعي يعتمد على الإيرادات النفطية بالدرجة الأولى، كما أشرنا إلى مخاطر الطفرات النفطية والسوق العالمية للنفط لما لهما من تأثير مباشر على أسعار النفط.

أما الثاني فقد ضم تعريف التجارة الخارجية والأسباب الرئيسية لقيامها كما تطرقنا أيضا إلى أهمية التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني.

أما الثالث فقد خص الجانب التمويلي للتجارة الخارجية، حيث تبين أن عامل التمويل بأشكاله يلعب دورا مهما وأساسيا في حجم المبادلات التجارية بين الدول، كما انه يساعد على زيادة المبادلات التجارية وبالتالي أزهار التجارة الخارجية مما يؤثر إيجابا على اقتصاد الدولة.

أثر تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية (2000- 2016)

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تغيرات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية خلال الفترة 2000-2016 وذلك بتقييم مراحل تطور وانخفاض أسعار النفط حيث يعتبر النفط من أهم مصادر الطاقة في العالم ويكتسب بهذا مكانة رائدة في التجارة الخارجية، وتتميز الأسعار النفطية بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة لتأثر هذه السوق بالعديد مت التغيرات العالمية الرئيسية في العالم.

كما أننا سنتطرق إلى تحليل تطور التجارة الخارجية التي تعتبر من أهم المؤشرات التي تبرز مدى قوة اقتصاد الدولة من حيث الصادرات والواردات الجزائرية، وباعتبار الاقتصاد الجزائري من بين الاقتصاديات الريعية التي تعتمد على عوائد المحروقات فهذا ما يجعل الميزان التجاري شديد التأثر بالتغيرات الحاصلة على مستوى السوق النفطية العالمية

وبهذا نشير إلى تطور الميزان التجاري ومدى تأثره بالتجارة الخارجية.

المبحث الأول: نتائج تغيرات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري (2000- 2016).

عرفت أسعار النفط خلال العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تطورات كبيرة وتقلبات حادة ومفاجئة، نتيجة مجموعة من العوامل والمؤشرات التي ساهمت بشكل أو بآخر، في تغير الأسعار وتقلبها وذلك فإن دراستنا لأسعار النفط وأنواعها والعوامل المحددة والمؤشرة فيها تعتبر ضرورة ملحة.

المطلب الأول: تطورات أسعار النفط 2000-2014.

لعب النفط والغاز الطبيعي في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي اعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجاته التنموية، والحصول على العملة الأجنبية ،لتحقق صادرات المحروقات بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر، وقدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة للنفط الخام الجزائري بـ 12,2 مليار برميل عام 2014، وتعد الجزائر سابع دولة عربية من حيث احتياطيات النفط ،بعد كل من السعودية والإمارات والعراق وقطر والكويت وليبيا، كما أنها تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا، ويوضح الجدول التالي تطورات احتياطاتها النفطية خلال الفترة (2000-2014).[1]

[1]- علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في تنمية الإقتصاد قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر (2000- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة رؤى استراتيجية، الجزائر، 2017، ص 98.

الجدول رقم 01: تطور الاحتياطي المؤكد من النفط في الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

(الوحدة: مليار برميل)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الإحتياطي	11,314	11,314	11,314	11,8	11,35	12,27	12,2
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإحتياطي	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2	12,2
السنوات	2014						
الإحتياطي	12,2						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

OPEC, Annual Statistical Blulletin, 2006, p 41.
OPEC, Annual Statistical Blulletin, 2015, p 22.

الشكل رقم 01: تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2015.

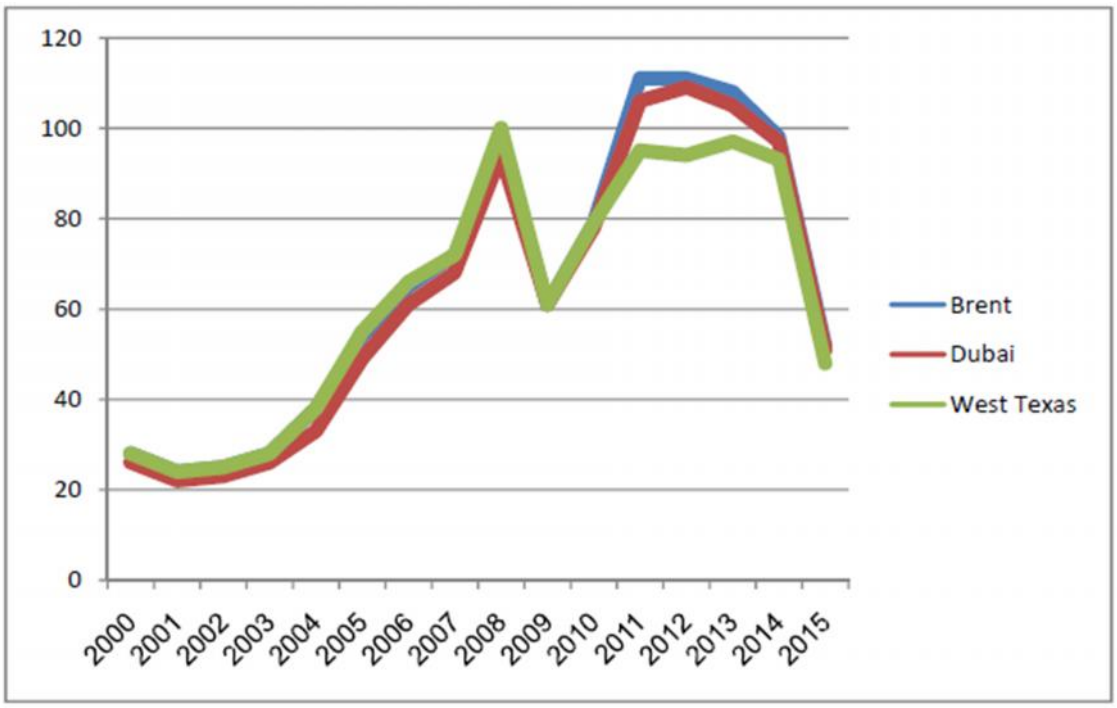

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

BP Statistical Review of World Energy June 2016.

1.تطور أسعار النفط خلال فترة 2000-2005:

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها بلغ سعر الأوبك 23,1 دولار للبرميل لينخفض بـ 3,5 دولار، بسبب أحداث 11 سبتمبر 2001 وشهدت سوق النفط عام 2002 العديد من العوامل والعدوان الأمريكي على العراق حيث ارتفعت أسعار النفط من 24 دولار للبرميل سنة 2001 إلى 54 دولار سنة 2005 بزيادة قياسية قدرت بـ 100 ٪ حيث، في الفترة الممتدة من 2003-2007 عرف فيها الإنتاج مستوى غير مسبوق ولعل ذلك راجع إلى الجهود المبذولة في البحث والتنقيب، كما أن السلطات الجزائرية فتحت المجال أمام الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات من خلال قانون المحروقات سنة 2005، حيث بلغ عدد الشركاء ما يفوق 50 شركة ،تنشط بالشراكة مع سوناطراك مما ساهم في تطور الطاقة الإنتاجية للنفط في الجزائر.

2. تطور أسعار النفط خلال فترة 2006-2010:

استمر ارتفاع خلال هذه الفترة ليصل إلى 97 دولار للبرميل سنة 2008، ليكون بذلك أعلى مستوى قياسي شهدته السوق النفطية منذ أزمة 1973، إلا أن هذا الارتفاع لم يستمر نتيجة للأزمة المالية العالمية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث انخفضت أسعار النفط إلى 61 دولار للبرميل سنة 2009، مسجلة بذلك انخفاض قدره حوالي 30٪.

3. تطور أسعار النفط خلال الفترة 2011-2014:

شهدت هذه المرحلة حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية، حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 حيث تجاوزت أسعار النفط 110 دولار للبرميل، وذلك إلى غاية 2013، أما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط إلى مستويات قياسية وصلت إلى 52 دولار للبرميل سنة 2015، وهذا راجع إلى الأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط، حيث وصل سنة 2014 إلى 12 مليون برميل يوميا.
- ✓ انخفاض الطلب العالمي على الطاقة.
- ✓ ارتفاع سعر صرف الدولار إلى مستويات قياسية.
- ✓ سياسات الأوبك: رفضت منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن، من خلال تقليص حجم الإنتاج لامتصاص الفائض المقدر بـ 2 مليون برميل، وذلك خوفا من فقدان حصتها لصاح الدول المنافسة كروسيا، إيران.[1]

❖ أثر تغيرات أسعار النفط في التنمية الاقتصادية بالجزائر (2000-2014).

أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في التنمية الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة المحددة محل الدراسة، وتترتب عليها أثار عدة في المتغيرات الاقتصادية هناك، ومن أهمها:

الميزان التجاري: فلقد لعبت أسعار النفط دورا كبيرا في توفير العملات الأجنبية للجزائر، فسمحت لها بتمويل احتياجاتها من الواردات، كما أنها انعكست بشكل مباشر على جانب الصادرات، ولذلك سيتم في هذا الموضوع استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط في حصيلة الصادرات والواردات، وتتناول الدراسة ذلك بتحليل رصيد الميزان التجاري.[2]

[1]- حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر (2000 - 2015)، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة -الجزائر، العدد 3، 2016، ص 89.

[2]- زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980- 2014)، المؤتمر الأول- السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 5.

الجدول رقم 02: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
2000	22,03	21,42	27,60
2001	19,13	18,48	23,12
2002	18,83	18,08	24,36
2003	24,61	23,94	28,10
2004	32,08	31,30	36,05
2005	46	45,09	50,64
2006	54,61	53,43	61,08
2007	60,16	58,21	69,08
2008	79,3	78,02	94,45
2009	45,19	44,219	61,06
2010	57,05	55,72	77,45
2011	73,57	71,51	107,46
2012	72,63	70,57	109,45
2013	65,49	63,48	105,87
2014	61,26	58,45	96,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الرسمية:

- المديرية العامة للجمارك الجزائرية: www.douane.gov.dz ؛ 2018/04/05
- وزارة المالية: www.mf.gov.dz
- الديوان الوطني للإحصائيات: www.ons.dz

الشكل رقم 02: تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: مليار دولار

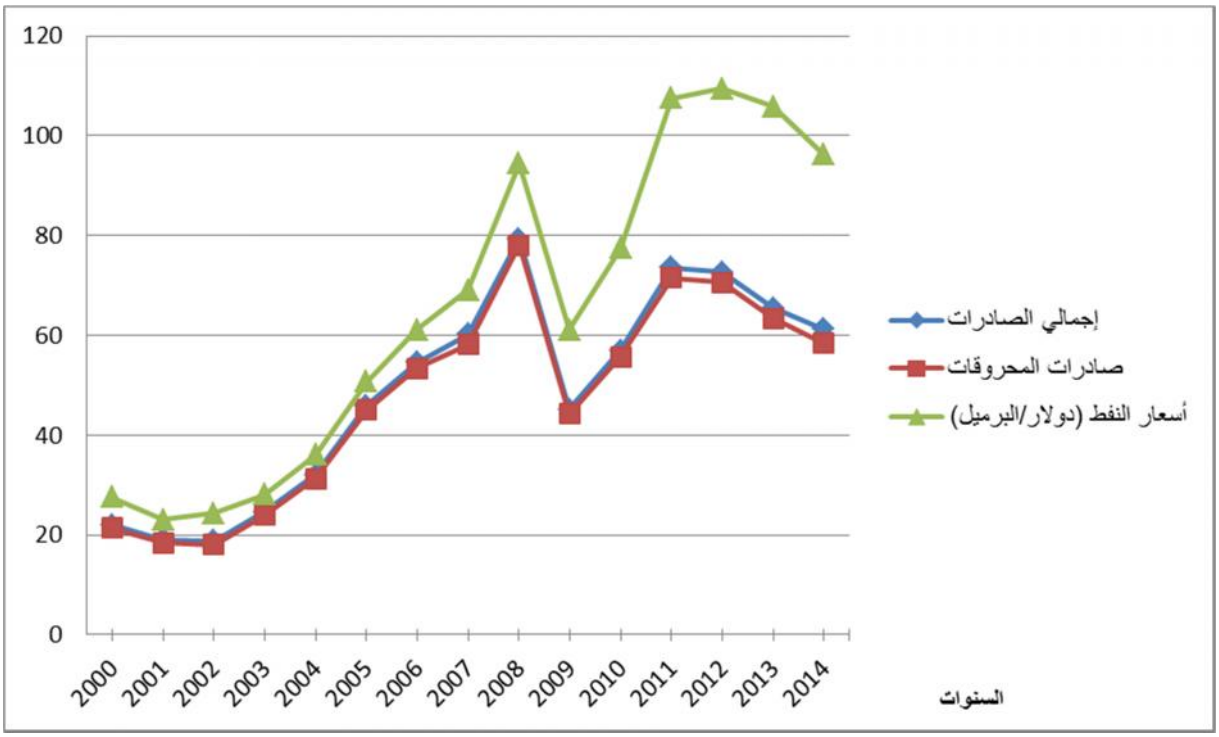

الوحدة: مليار دولار

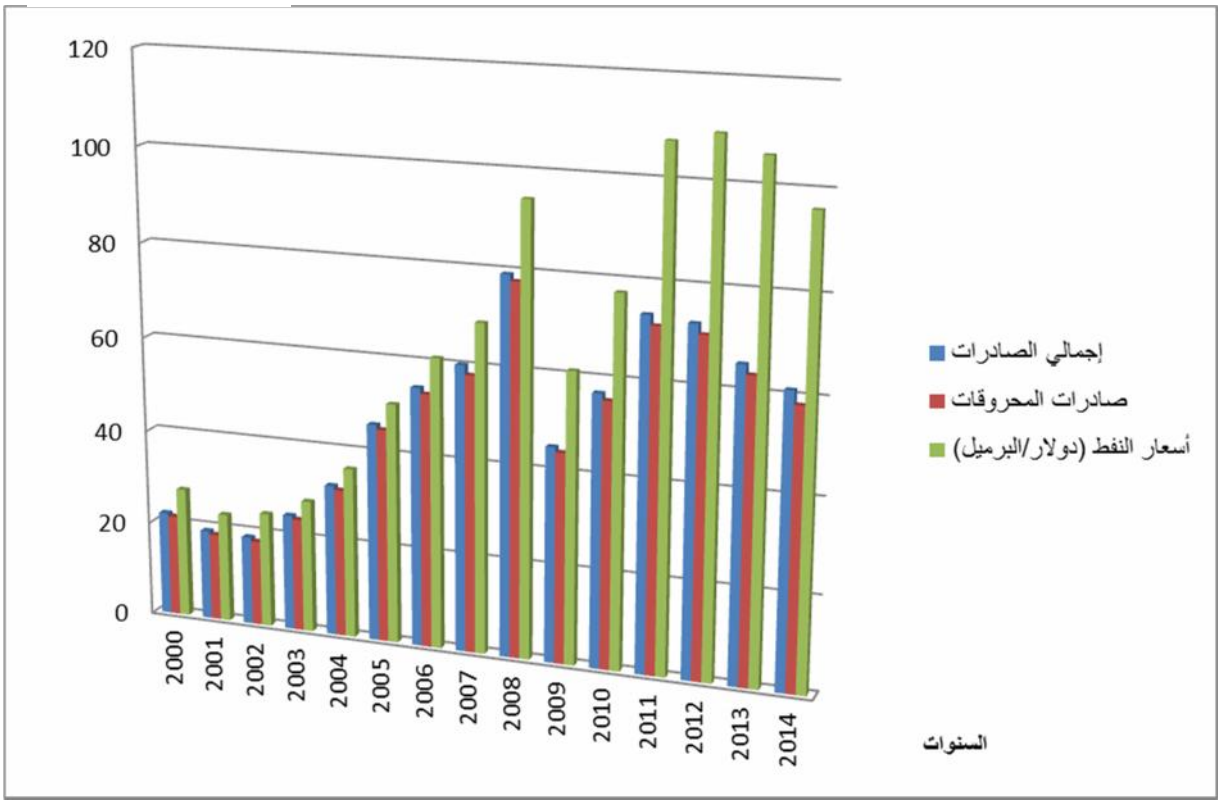

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 02.

من خلال الشكل السابق والجدول رقم 02 نستنتج أن صادرات الجزائر من المحروقات بلغت 21,42 مليار دولار عام 2000، وهي قيمة مرتفعة مقارنة مع السنوات الماضية، وتعود هذه الزيادة إلى الارتفاع في أسعار النفط حيث قدرت بـ 27,60 دولار للبرميل، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية تلك السنة.

ومباشرة عادت قيمة صادرات النفط إلى الانخفاض عام 2001 لتبلغ 18,5 مليار دولار، ويعود ذلك إلى الانخفاض في أسعار النفط ،حيث انخفاض السعر إلى 23,12 دولار للبرميل وخلال الفترة من عام 2002 إلى 2012 شهدت الصادرات النفطية الجزائرية ارتفاعا كبيرا، فتضاعفت من 18,1 مليار دولار عام 2002 إلى 70,57 مليار دولار عام 2012، نتيجة لارتفاع والتطور المستمر في أسعار النفط، حيث انتقل السعر من 24,36 دولار للبرميل عام 2002 إلى 109,45 دولار للبرميل عام 2012.

لكن الأزمة العالمية التي بدأت عام 2008 وصاحبها دخول الاقتصاد العالمي في حالة ركود وتقلص في الطلب العالمي على النفط، أدت إلى انخفاض متوسط أسعار النفط من 94,45 دولار للبرميل عام 2008 إلى 61,06 دولار للبرميل عام 2009، وهو ما أثر في صادرات الجزائر من المحروقات، التي تراجعت من 78,02 مليار دولار عام 2008 إلى 44,22 مليار عام 2009، وانخفضت تبعا لها قيمة الصادرات الإجمالية من 79,15 مليار دولار عام 2008 إلى 45,45 مليار دولار عام 2009، لتعود أسعار النفط إلى الارتفاع من جديد بعد الأزمة لتصل الصادرات الإجمالية إلى 72,63 مليار دولار عام 2012.

وخلال عام 2014 انخفضت قيمة صادرات الجزائر من المحروقات حيث قدرت بـ 58,45 دولار وانخفضت تبعا لذلك قيمة الصادرات الإجمالية من 65,49 مليار دولار عام 2013 إلى 61,26 مليار دولار عام 2014، وهذا بسبب انخفاض متوسط أسعار النفط من 105,87 دولار للبرميل عام 2013 إلى 96,2 دولار للبرميل عام 2014.

الجدول رقم 03: تطور واردات الجزائر خلال فترة (2000-2014)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	الواردات	أسعار النفط (دولار/البرميل)
2000	9,17	27,60
2001	9,94	23,12
2002	12,08	24,36
2003	13,53	28,10
2004	18,31	36,05
2005	20,36	50,64
2006	21,46	61,08
2007	27,63	69,08
2008	39,48	94,45
2009	39,29	61,06
2010	40,47	77,45
2011	47,25	107,46
2012	50,38	109,45
2013	55,03	105,87
2014	58,33	96,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- وزارة المالية العامة www.mf.gov.dz
- المديرية العامة للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz؛ 2018/04/08
- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz

الشكل رقم 03: تطور واردات الجزائر خلال فترة (2000-2014).

(الوحدة: مليار دولار)

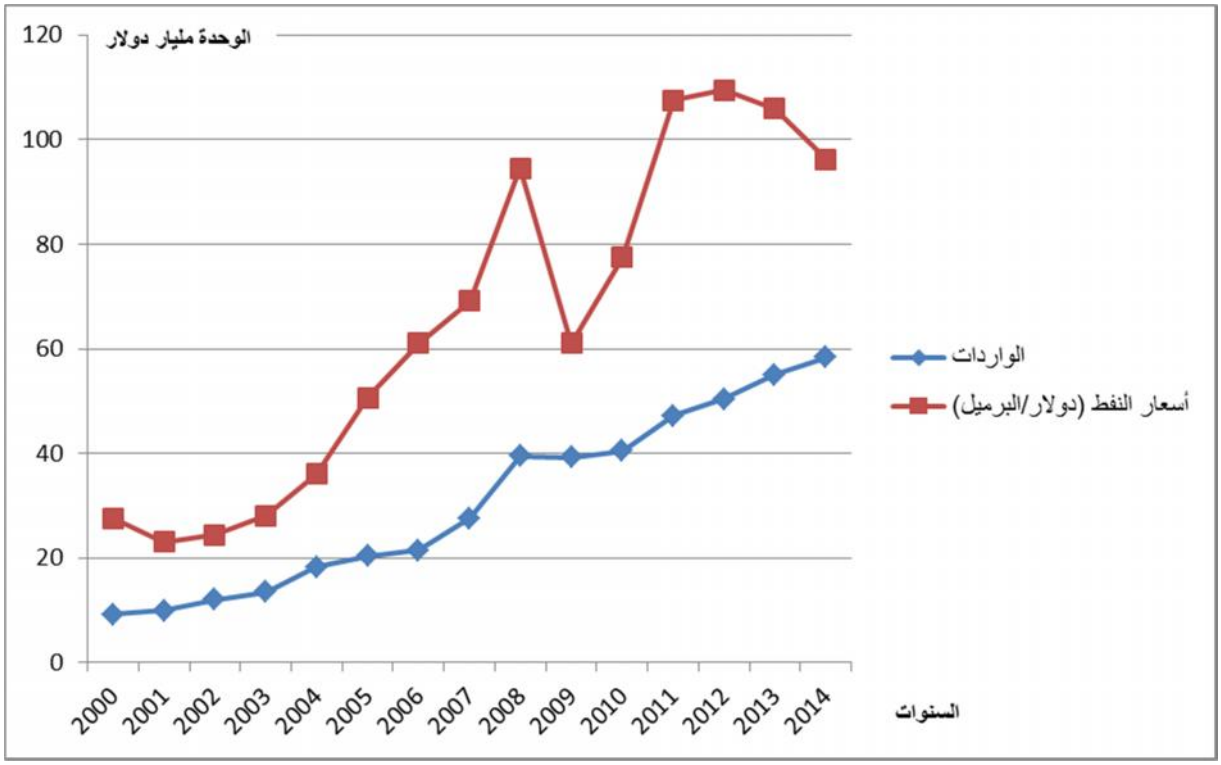

(الوحدة: مليار دولار)

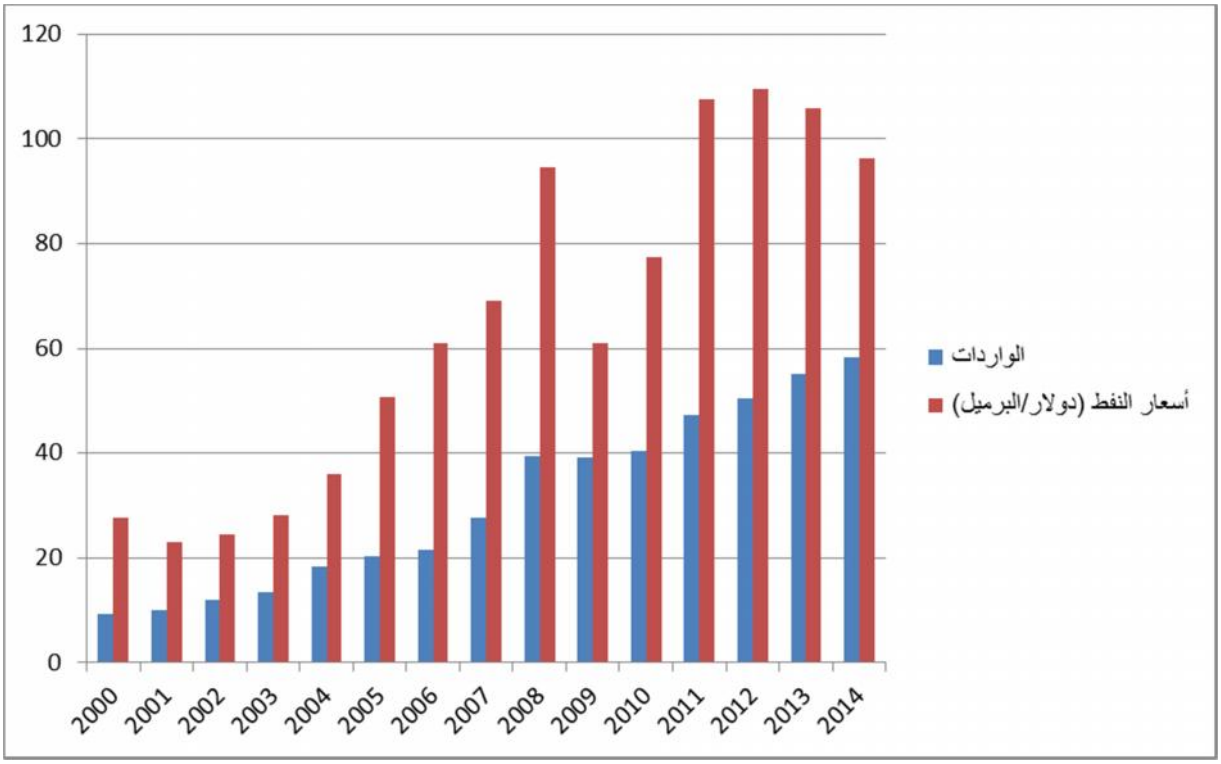

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 03.

ومما سبق نستنتج أن الواردات الجزائرية تتأثر أيضا بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما ظهـر بالفعل خلال الفترة محل الدراسة، حيث تؤثر أسعـار النفط في حجـم الواردات بصفة غير مباشرة، من خلال توفير وسـائل الدفع الخـارجي، وكمـا يتضح من الجدول رقم (3)، حدثت زيادة في قيمة الواردات من 9,17 مليار دولار عام 2000 إلى 39,48 مليار دولار عام 2008، ويعود ذلك إلى ارتفاع سعر النفط من 60,27 دولار للبرميل عام 2000 إلى 90,45 دولار للبرميل عام 2008، والذي أثر من الجانب أخر في تطور قيمة الإيـرادات النفطية، التي أسهمت في تغطيـة الاحتياجات المحليـة من الواردات، كما يعود الارتفاع في قيمة الواردات إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر خلال فترة الدراسة، والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي اعتمد على زيادة حجم الواردات.

ومع استقرار الطلب العالمي على النفط وارتفاع سعره بين عامي2010–2012، من 45,77 دولار للبرميل إلى 109,45 دولار للبرميل ،أدى ذلك إلى ارتفاع الواردات الجزائرية من 40,47 مليار دولار إلى 38,50 مليار دولار، وخلال عام 2013 ارتفعت قيمة الواردات إلى 55,03 مليار دولار، ثم 58,33 مليار دولار في عام 2014، بزيادة قدرها 6٪ مقارنة بعام 2013.

الجدول رقم 04: تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة (2000-2014).

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	رصيد الميزان التجاري	أسعار النفط (دولار/البرميل)
2000	12,858	27,60
2001	9,192	23,12
2002	6,816	24,36
2003	11,078	28,10
2004	13,775	36,05
2005	25,644	50,64
2006	33,157	61,08
2007	32,532	69,08
2008	39,819	94,45
2009	5,900	61,06
2010	16,580	77,45
2011	26,322	107,46
2012	22,256	109,45
2013	10,465	105,87
2014	2,931	96,20

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على المواقع الرسمية:

- الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz؛ 2018/04/13
- المديرية العامة للجمارك www.douane.gov.dz؛ 2018/04/14
- وزارة المالية www.mf.gov.dz

الشكل رقم 04: تطور رصيد الميزان التجاري خلال فترة (2000-2014).

(الوحدة: مليار دولار)

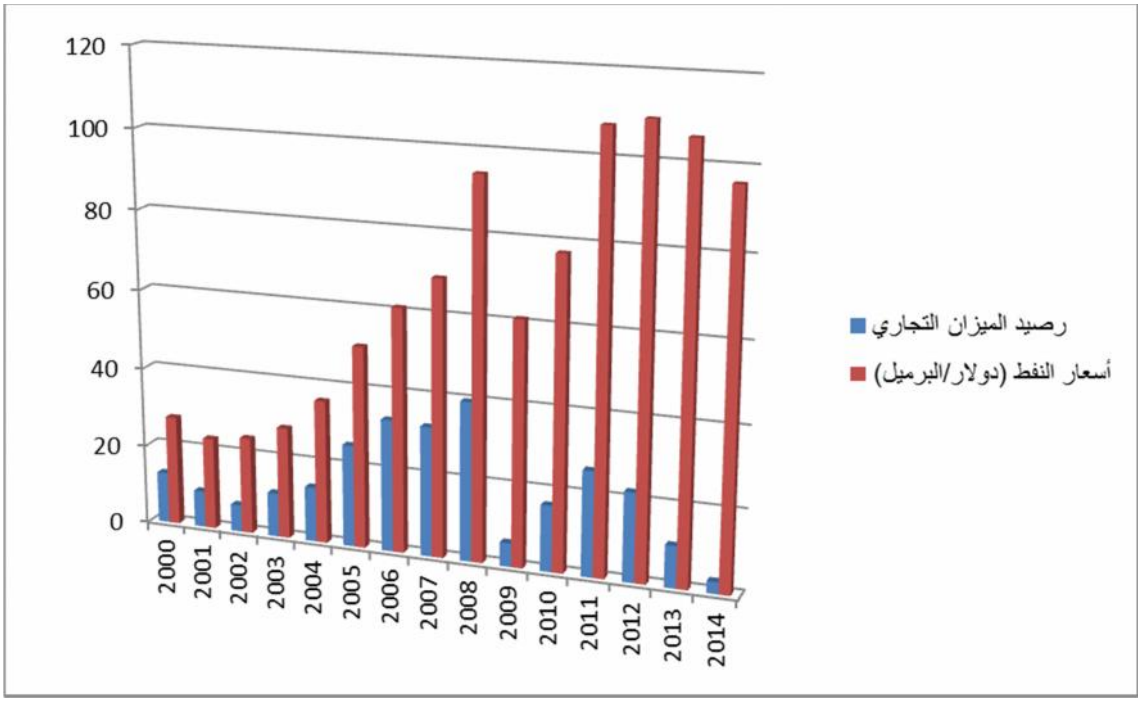

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 04.

وعليه أكدت السنوات الماضية أن تغطية العجز في الميزان التجاري، الجزائري تعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة بأسعار النفط على مواجهة احتياجات الاستيراد ،ولذلك فقد أسهم ارتفاع الأسعار في تحقيق فوائد مستمرة في الميزان التجاري، ازدادت من 12,86 مليار دولار عام 2000 إلى 39,82 مليار دولار عام 2008، وبالنسبة إلى عام 2009 فقد شهدت الأسعار انخفاضا حادا فهبط متوسطها إلى 61,06 دولار للبرميل ،ما تسبب في انخفاض قيمة الصادرات، ومع بقاء قيمة الواردات ثابتة نسبيا، فقد أدى ذلك إلى تراجع فائض الميزان التجاري إلى 5,9 مليار دولار في عام 2009، لكن يعود التحسن إلى أسعار النفط خلال الفترة ما بين عامي 2010-2012، وارتفاع متوسطها إلى 109,45 دولار للبرميل فقد حقق فائض الميزان التجاري الجزائري ارتفاعا كبيرا، ليصل إلى 22,26 مليار دولار في عام 2012، لكنه عاد إلى الانخفاض مجددا في 2014 وكان انخفاضا حادا، حيث بلغ 2,931 مليار دولار، وهذا راجع إلى انخفاض أسعار النفط وما تبعه من انخفاض في قيمة الصادرات والارتفاع في قيمة الواردات في تلك السنة.

المطلب الثاني: تطورات أسعار النفط للفترة 2014-2016.

لقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014 واستمراره طوال سنة 2015 كانت صدمة كبيرة على الاقتصاد لاسيما على المالية العامة والحسابات الخارجية.

الشكل رقم 05: تطور أسعار النفط خلال الفترة 2014-2016.

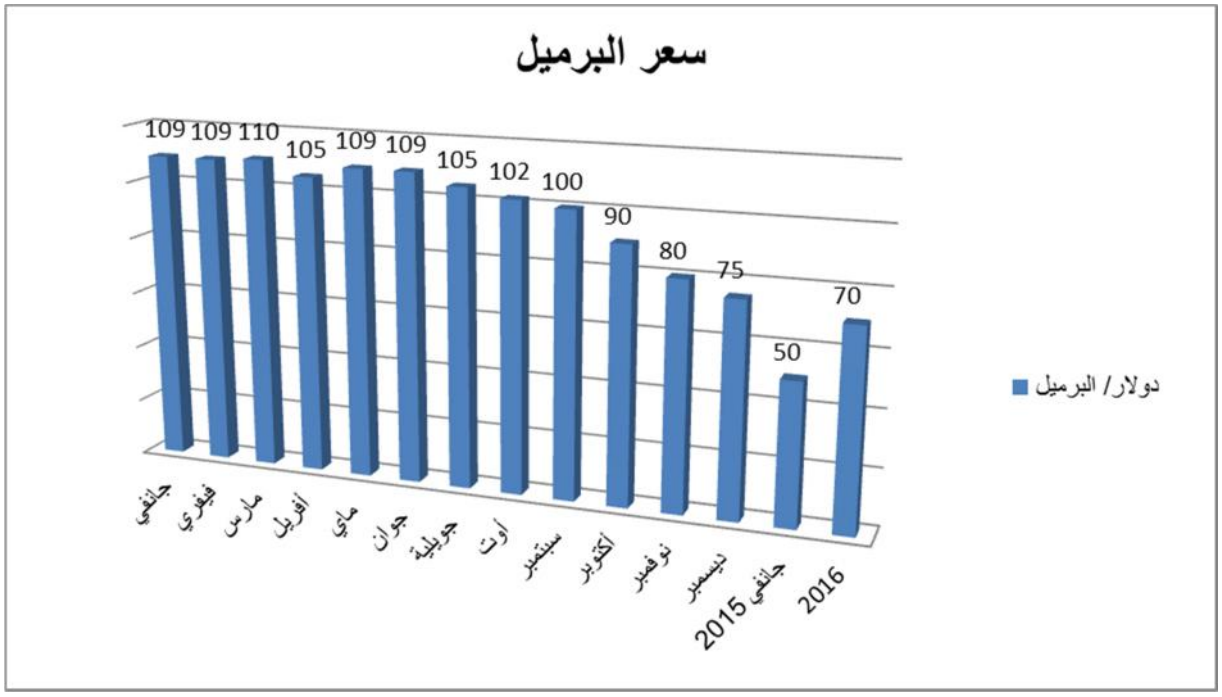

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- وكالة بلومبرغ www.bloomberg.com ؛ 2018/04/16

حيث من خلال الشكل رقم 05 يتضح أن الأسعار اتخذت في الانحدار من مستوى 109 دولار للبرميل في ماي 2014 إلى 50 دولار في جانفي 2015، أي بمستوى انخفاض أكثر من النصف.

ويلاحظ أن الانخفاض بدأ في النصف الثاني من عام 2014 وبالضبط خلال شهر أكتوبر حيث انخفض من 100 إلى 90 دولار.

ومع بداية 2016 ظهرت بوادر استقرار أسعار النفط عند هذه المستويات.

❖ **أثر تغيرات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية بالجزائر (2014-2016).**

يعتبر التغير في الميزان التجاري محصلة للمتغيرات الحاصلة في كل من الصادرات والواردات، وفي ضل هيمنة النفط على هيكل صادرات الجزائر، فإن نتيجة رصيد الميزان التجاري ماهي إلى انعكاس لتقلبات أسعار النفط التي تمارس أثرا سلبيا على عائدات صادرات المحروقات التي تمثل حجر الزاوية لبنية الاقتصاد الجزائري وسلعة استراتيجية ذات عوائد مالية كبيرة، كونها تمثل ما نسبته 97,5 % من الصادرات الكلية للاقتصاد الجزائري وهذا يمكن توضيحه في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم 05: تطور الصادرات وواردات الجزائر ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2016).

(الوحدة: مليار دولار)

السنة	صادرات المحروقات	مجموع الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	سعر النفط السنوي (دولار/البرميل)
2011	71.427	73.489	47.247	26.242	112,92
2012	69.804	71.866	50.376	21.490	111,69
2013	62.960	65.917	55.028	9.946	109,38
2014	60.304	62.886	58.580	4.306	99,68
2015	32.699	37.787	51.702	-17,034	52,79
2016	27.102	28.883	46.727	-17,844	44,28

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير وزارة المالية والتقارير السنوية لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC).

[1]- قرود علي وآخرون، إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة – دراسة حالة السعودية والجزائر- ، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد الثاني، ديسمبر 2017، ص 214.

الشكل رقم 06: تطور الصادرات وواردات الجزائر ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2011-2016). **(الوحدة: مليار دولار)**

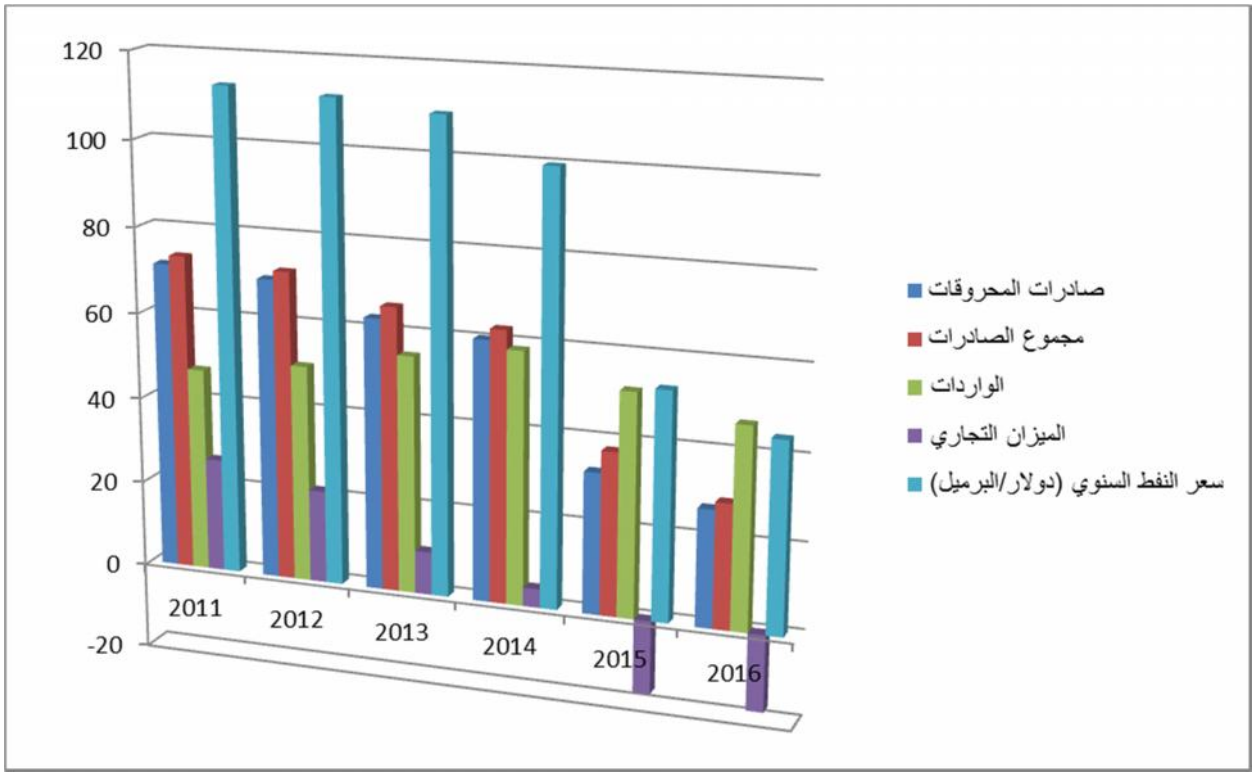

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 05.

يتبين من الجدول رقم 05 أعلاه الضعف الهيكلي للاقتصاد الجزائري واعتماده بشكل كلي على عائدات صادرات المحروقات التي تتقلب نتيجة أسعار النفط في السوق العالمية ،فلملاحظة تراجع أداء صادرات المحروقات من 71.427 مليار دولار سنة 2011 إلى 32.699 مليار دولار سنة 2015، ويرجع ذلك أساسا إلى الاتجاه التنازلي المستمر في مستويات أسعار النفط من 112,92 دولار للبرميل سنة 2012 إلى 44,28 دولار للبرميل سنة 2016.

كما تشير بيانات الجدول إلى الانخفاض في قيمة الواردات سنة 2015 التي بلغت 51,702 مليار دولار مقارنة بسنة 2014 التي قدرت بـ 58,580 مليار دولار أي بانخفاض ما يقارب 7 مليار دولار، وقد ساهم هذا الوضع قيد التنفيذ ابتداء من سنة 2015 للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، وفي ضوء هذه التطورات سجل رصيد الميزان التجاري سنة 2015 أول عجز بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المتتالية.[1]

[1]- التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016، ص 63.

❖ **أسباب انخفاض أسعار النفط:**

عرفت أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية هبوطا مطردا بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف عام 2014، حيث أنه وبعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن، انخفض سعر برميل النفط من 109 دولارا في 2014 ليصل إلى حوالي 30 دولارا، بمعدل 72 ٪، وسنحاول من خلال هذا المحور إيجاز أهم أسباب انخفاض وإنهيار أسعار النفط فيما يلي:[1]

o **إنخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم:**

يؤدي تراجع النمو الاقتصادي في العالم إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة ،حيث شهد الاستهلاك العالمي للنفط –الذي يعد المحرك الرئيسي للطلب– تراجعا ملموسا ،حيث يعتبر تراجع الطلب على النفط مع وفرة العرض من أبرز الأسباب التي أدت لانخفاض أسعار النفط.[2]

o **تركيز الأوبك على حصص بدل الأسعار:**

من المفترض أن الأوبك كاتحاد منتجين مهمتها الأساسية هي العمل على توازن السوق على النحو الذي يضمن استقرار الأسعار، أو ضمان استمرارها مرتفعة حتى لا يؤدي تراجع الأسعار إلى التأثير على إيرادات أعضاء الاتحاد ،في ظل هذه الأهداف يفترض تدخل الأوبك من وقت لآخر لضبط العرض في السوق بما يتوافق مع تطورات الطلب، فترفع العرض عندما يزيد الطلب وتخفضه عندما يقل الطلب، وقد ظلت الأوبك تمارس هذا الدور تقريبا لفترة طويلة، غير أن الأوبك انتهجت سياسة جديدة كاتحاد منتجين، تمثلت في الحرص على الدفاع عن الحصص السوقية بدل الأسعار، وذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك إلى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص، بدل من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط، ولم يقتصر الأمر على ذلك وإنما بدأ بعض أعضاء الأوبك في تقديم خصومات سعرية لمستوردين.[3]

---

[1]– قرود علي وآخرون، مرجع سابق، ص 201.

[2]– لهب عطا عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط الأسباب والنتائج:

http://www.newsabah.com/ 2018 10:00 سا

[3]– راهم فريد، بوركان نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول– السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 2.

- **تزايد إنتاج النفط الصخري:**

بلغ إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخام في شهر أكتوبر 2014 ما يقارب 8,97 مليون برميل يوميا إضافة إلى ما يعادل 3 ملايين برميل من سوائل الغاز الطبيعي، بسبب تزايد إنتاج النفط والغاز الصخري والذي بلغ 5 ملايين برميل في اليوم.

- **ارتفاع قيمة الدولار:** يعتبر ارتفاع الدولار أمام العملات الأخرى من العوامل التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط ،ويتم تسعير النفط بالدولار نظر لقوة واستقرار الدولار، ومنه فارتفاع أو إنخفاض سعر صرف الدولار يؤثر على سعر النفط.[1]

[1]– حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف الكويت، العدد 135، الكويت، فيفيري 2015، ص 07.

المبحث الثاني: أثر انخفاض أسعار النفط على التجارة الخارجية.

سنقوم في هذا المبحث باستعراض وتحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2016 من خلال دراسة تطور الصادرات والواردات، ثم يليها تطور رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: تطور الصادرات والواردات الجزائرية.

نتناول تطور المبادلات التجارية **للجزائر** من خلال عرض إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية.

الجدول رقم 06: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة من 2001- 2016.

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

السنة	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري
2001	1.480.335,8	764.862,4	715.473,5
2002	1.501.191,9	957.039,8	544.152,1
2003	1.902.053,5	1.047.441,4	854.612,1
2004	2.337.447,8	1.314.399,8	1.023.048
2005	3.421.548,3	1.493.644,8	1.927.903,5
2006	3.979.003,9	1.558.540,8	2.420.463,1
2007	4.214.163,1	1.946.829,1	2.267.334
2008	5.095.019,7	2.572.033,4	2.522.986,3
2009	3.347.636,0	2.854.508,3	492.830,7
2010	4.333.587,4	3.011.807,6	1.321.779,8
2011	5.374.131,3	3.442.501,6	1.931.629,7
2012	5.687.369,4	3.907.071,9	1.780.297,5
2013	5.127.099,8	4.368.548,9	848.551,4
2014	4.917.598,2	4.179.708,3	737.889,9
2015	3.481.837	5.193.460	-1.711.623
2016	3.161.344	5.115.135	-1.953.791

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- تطور التجارة الخارجية في السلع من 2001 إلى 2012 ، والإدارة الفنية المسؤولة عن الحسابات القومية للجزائر، ONS، مارس 2014.
- تطور التجارة الخارجية في السلع 2004-2014، الإدارة الفنية المسؤولة عن الحسابات القومية الجزائر، ONS، أكتوبر 2015.
- إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر: الإحدى عشر شهرا الأولى من 2016، المركز الوطني للمعلوماتية والإحصاءات، وثيقة توجيه القرارات: www.douane.gov.dz

وانطلاقا من الجدول **أعلاه** نورد المنحنى البياني التالي:

الشكل رقم 07: تطور حجم المبادلات التجارية للجزائر خلال الفترة من 2001- 2016.

(الوحدة: مليون دينار جزائري)

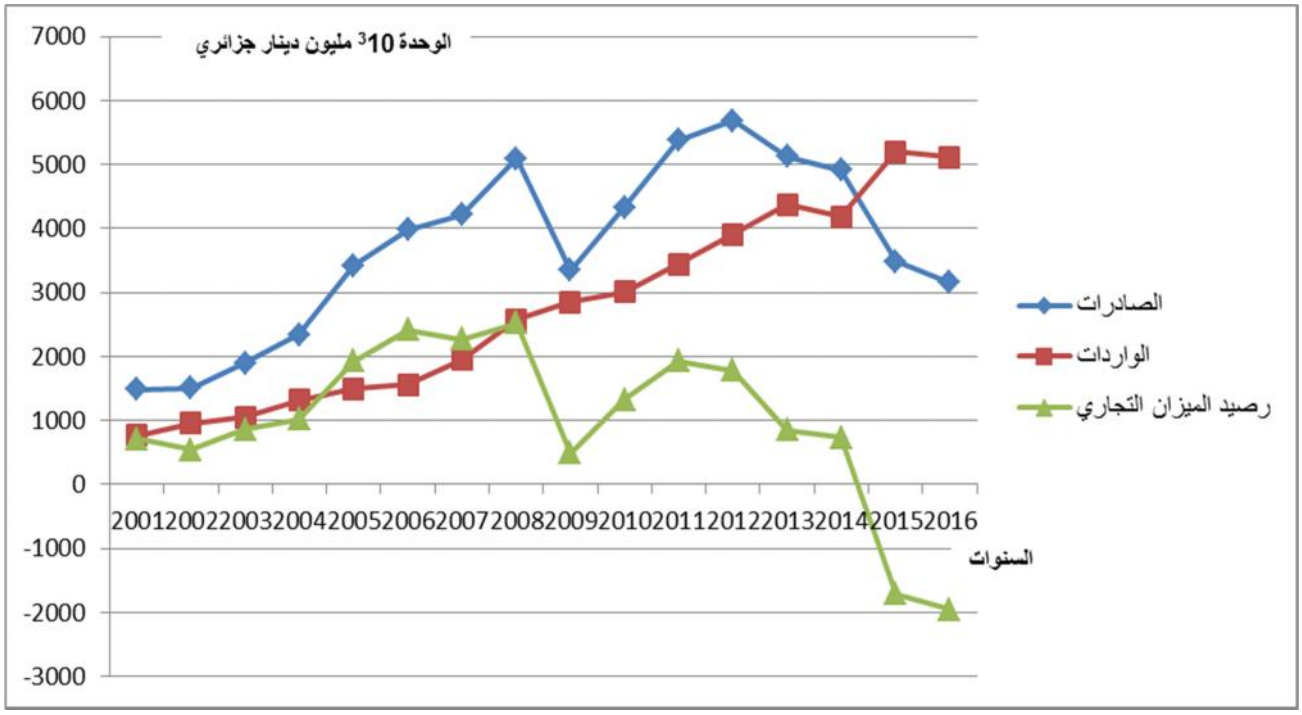

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم 06.

1- تحليل تطور حجم الصادرات الجزائرية وتنوعها السلعي:

نلاحظ من خلال الشكل رقم 07 أن الصادرات الجزائرية في ارتفاع مستمر حيث كانت تقدر سنة 2001 بـ 1,480,355,8 مليون دينار، ارتفعت إلى 5,095,019,7 مليون دينار سنة 2008 أي ارتفعت بنسبة 244 % وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار أن جل الصادرات الجزائرية من المحروقات، حيث ارتفع سعر النفط من 16,33 دولار للبرميل عام 2001 إلى 94,45 دولار للبرميل عام 2008، أما سنة 2009 فنلاحظ أن قيمة الصادرات انخفضت بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 61,06 دولار للبرميل، وبسبب عودة ارتفاع أسعار النفط نظرا للزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، ارتفعت قيمة الصادرات وبلغت اقصى قيمة لها سنة 2012حوالي 5,687,369,4 مليون دينار ،لتعود وتنخفض في السنوات الموالية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016.

كما يعبر التنوع السلعي للصادرات الجزائرية على درجة اعتماد صادرات الجزائر على عدد محدود من السلع، حيث أن قدرة الجزائر على المحافظة على حصصها في الأسواق الدولية تتوقف على عدد من السلع المصدرة ومدى وجود الطلب عليها، ويعبر هذا المؤشر عادة إما عن وجود تنوع كبير في الصادرات الدولية وهو ما يعكس ديناميكية الدولة المصدرة وقدرتها على المنافسة الدولية وإما على وجود تركز كبير لصادرات البلاد لعدد قليل من السلع وهو ما يعبر عن زيادات احتمالات منافسته من قبل مصدرين آخرين وقلة قدرته على الاستجابة للتغيرات في الطلب العالمي، إلا اذا كانت لهذه السلع خصوصيات محددة تمتع الصادرات بقدرة احتكارية في الأسواق الدولية لتلك السلع.

ونجد في الجزائر أن المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية حيث كانت قيمتها 1,430,668,00 مليون دينار جزائري سنة 2001 أي نسبة 96,6% من الصادرات الجزائرية، أخذت قيمتها في الارتفاع نظرا لارتفاع أسعار النفط، إلى أن بلغت 4,970,025,1 مليون دينار سنة 2008 أي 97,5 % ثم انخفضت سنة 2009 إلى 3,270,227,5 مليون دينار بسبب الأزمة، ثم أخذت ترتفع أين وصلت سنة 2013 إلى 5,057,546,9 مليون دينار أي 96,9 % ثم تراجعت إلى 4,709,622,4 مليون دينار سنة 2014.

في حين ظلت الصادرات من المنتجات خارج النفط (التنوع السلعي) بعيدة عن المأمول ولا تمثل القيمة هامشية من مجموع الصادرات، تتكون حسب أهميتها النسبية من المنتجات التالية:

المنتجات النصف مصنعة: بلغت قيمة الصادرات من المواد نصف مصنعة سنة 2004 حوالي 44,311,6 مليون دينار أي نسبة 1,9 % من مجموع الصادرات خذت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت 89,308,4 مليون دينار أي 1,8 % من الصادرات، ثم انخفضت قيمتها سنة 2009 إلى 50,258,7 مليون دينار أي 1,5 % ثم ارتفعت إلى أن بلغت 170,419,6 مليون دينار سنة 2014 أي نسبة 3,5 % من مجموع الصادرات.

المواد الغذائية: الصادرات الجزائرية من المواد الغذائية طيلة الفترة ما بين 2004 و2014 كانت محصورة بين 0,1 % و0,5 % من إجمالي الصادرات، وكذلك الصادرات من التجهيزات الفلاحية والصناعية والمواد الخام الأولية ظلت هامشية لا تتعدى نسبها 0,1 % و0,4 % على التوالي ومن ثم يتضح أن التنويع السلعي للصادرات الجزائرية محدود بسبب تخلف الهيكل الإنتاجي من خلال انخفاض المكونات السلعية للصادرات وتركزها في المحروقات وبالتالي زيادة المخاطر التي تواجهها الجزائر في الحصول على عوائد الصادرات.

– إن تطور الصادرات خارج المحروقات يستوجب مساعي استباقية على المستوى الدولي من طرف المؤسسات، والقدرة على التأقلم السريع مع التطورات الجديدة التي تحدث على المستوى العالمي وعلى مواجهة منافسيهم الأجانب في أسواقهم، إضافة إلى دعم ومرافقة الدولة، ومن جهة أخرى فإن اقتحام الأسواق الأجنبية لا يكون ذو أهمية اذا لم تكن الشركات قادرة على المحافظة على هذه الأسواق، من خلال اكتساب مكانة تنافسية دفاعية ومربحة بقدر كاف وهذا التحدي يستوجب:

– تدعيم الدور الأساسي الذي يجب أن تقوم به التمثيليات الدبلوماسية الوطنية.

– اختبار القطاعات أو المنتجات ذات القيمة المضافة المعتبرة لترقيتها.

– تطوير برامج عمومية ملائمة لمرافقة الشركات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الدولي.

2– تحليل تطور الواردات الجزائرية وتنوعها السلعي.

نلاحظ أن الواردات الجزائرية في نمو مستمر، حيث قدرت سنة 2001 بـ 764,862,4 مليون دينار لتصل إلى 5,193,460,00 مليون دينار سنة 2015 أي ارتفعت 573% عما كانت عليه سنة 2001، كما نلاحظ أن الواردات ارتفعت بنسبة كبيرة سنة 2009 وهذا راجع إلى أزمة الغذاء العالمية والارتفاع الجنوني في أسعار خمس مواد رئيسية، ففي سنة 2008 ارتفعت أسعار القمح بنسبة 130 %،الذرة 31 %، الصويا 87 %، الأرز 74 % مع ارتفاع أسعار اللحوم والدجاج والبيض ومشتقات الحليب.

وحتى يوليو 2008 ارتفعت أسعار القمح وحده بنسبة 181 % ونلاحظ أيضا في الفترة الممتدة ما بين (2009– 2016) أن الواردات شهدت ارتفاع ملحوظ، حيث وصلت إلى أعلى قيمة لها سنتي 2015 و2016، ويمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات إلى:

– ارتفاع أسعار المواد الغذائية، حيث تعتبر الجزائر من أكبر المستوردين للقمح والسكر والحليب.

– برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001.

– الزيادات في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل كبير على السلع المعمرة كالسيارات مثلا.

– زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وضعف القطاع الفلاحي وعجزه على تلبية الحاجيات المتزايدة، كما تشمل سلع التجهيز بنسبة كبيرة من القيمة الإجمالية للواردات وهو ما يفسر بمحاولة الدولة إعادة الاعتبار إلى قطاع الصناعة.

– توفر وسائل الدفع الخارجي الناتج عن ارتفاع أسعار النفط هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى تباطؤ معدلات النمو في الدولة الصناعية وحدوث تضخم ناجم عن ارتفاع تكاليف الإنتاج ينعكس على قيمة صادراتها للدول النامية والمصدرة للنفط وبالتالي ارتفاع أسعار الواردات.

وعقب انهيار أسعار النفط وتدني العائدات النفطية، لجأت الجزائر إلى سياسة كبح الواردات، من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها تتمثل في:

– سياسة التعويم المحكوم للدينار أمام العملات الرئيسية المعتمدة من قبل البنك المركزي وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوروبية الموحدة –الأورو– حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 105,84 للدولار وإلى 117,48 مقابل الأورو، فيما كانت قيمته تقدر بحوالي 79,6 للدولار في 2014 لكبح ارتفاع فاتورة الواردات.

– تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الاستيراد.

– التزام كافة وكلاء السيارات بالاستثمار محليا، وسحب الرخصة في حال عدم الاستجابة لهذا الشرط، أما فيما يخص التنويع السلعي التي تشكل إحدى الأدوات الهامة للتنمية لكونها وسيلة الاقتصاد القومي في الحصول على السلع الإنتاجية غير المتوفرة محليا، فتتمثل أهم مجموعات المنتجات المستوردة بالتدرج التنازلي كما يلي:

– تتصدر تشكيلة التجهيزات الصناعية والفلاحية راس القائمة في المرتبة الأولى، حيث بلغت سنة 2001 حوالي 276,802,00 مليون دينار بنسبة 36.2 % من إجمالي الواردات، أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 1.580.689.1 مليون دينار سنة 2014 أي بنسبة 33.5 %.

– تحتل المواد الأولية والخام من المواد النصف مصنعة المرتبة الثانية حيث كانت الواردات منها تقدر سنة 2001 بـ 180.627.3 مليون دينار أي بنسبة 23.6 % من مجموع الواردات، بدأت تتصاعد حتى بلغت قيمتها 1.187.783.9 مليون دينار أي ما يمثل 25.1 % من الواردات.

– تشغل المواد الغذائية المرتبة الثالثة من المجموع الكلي للواردات، حيث قدرت سنة 2001 بـ 184.024.2 مليون دينار أي 24.1 % واستمرت قيمتها في الارتفاع إلى أن بلغت سنة 2014 حوالي 886.659.4 مليون دينار أي 18.8 %.

– تحتل مجموعة الواردات الاستهلاكية الغير غذائية المرتبة الرابعة، حيث انتقلت قيمتها من 112.707.00 مليون دينار سنة 2001 (14.7%) إلى 832.629.7 مليون دينار سنة 2014، وهو ما يمثل 17 % من الواردات.

– وموارد الطاقة تأتي في المرتبة الخامسة بنسبة لا تتعدى 1.4 % وهو ما يعادل 10.707.9 مليون دينار سنة 2001، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 384.249.5 مليون دينار أي بنسبة 9.8 % لسنة 2012 ثم انخفضت إلى 231.946.1 مليون دينار أي 4.9 % لسنة 2014 .

– وفيما يتعلق برصيد الميزان التجاري، فقد حققت طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014 رصيد موجب وهذا يعود إلى الارتفاع الذي شهدته أسعار النفط وزيادة حصيلة الصادرات، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 بقيمة 2.522.986.30 مليون دينار، ثم انخفض سنة 2009 إلى 492.830.70 مليون دينار، وهذا راجع إلى تقلبات أسعار النفط، كما نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري لسنتي 2015 و2016 حقق عجز بسبب تدني أسعار النفط من جهة وارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، وبالتالي فرصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بتغير أسعار النفط بالانخفاض في حالة تدني أسعار النفط وبالارتفاع في حالة تحسن أسعار النفط.

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للجزائر خلال الفترة 2001-2015.

يتبين من خلال الجدول التالي تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية الصادرات الجزائرية لوارداتها خلال الفترة (2001-2015)، حيث يمكن الحصول على مؤشر معدل التغطية انطلاقا من المعادلة التالية:

معدل التغطية =(الصادرات /الواردات)*100.[1]

الجدول رقم 07: معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2001- 2015).

البيان / السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)	معدل التغطية %
2001	9192	192
2002	7545	163
2003	10921	181
2004	13576	175
2005	24989	225
2006	33157	255
2007	32532	217
2008	39819	200
2009	5900	115
2010	16580	140
2011	26242	155
2012	21490	151
2013	11065	118
2014	4306	107
2015	-13714	73

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على:

- إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.
- المركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية CNIS.

[1]- إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/ 2009، ص 146.

من خلال الجدول المشار إليه أعلاه يتضح ما يلي:

أن رصيد الميزان التجاري ومعدل التغطية يتميزان بتقلبات مستمرة وهي تعتبر نتيجة منطقية بسبب تقلب حصيلة الصادرات والواردات والذي يرجع بدوره إلى تقلب أسعار النفط وهذا ما يبينه الشكل التالي:

الشكل رقم 08: معدل التغطية والميزان التجاري للجزائر خلال الفترة (2001- 2015).

(الوحدة: مليار دولار)

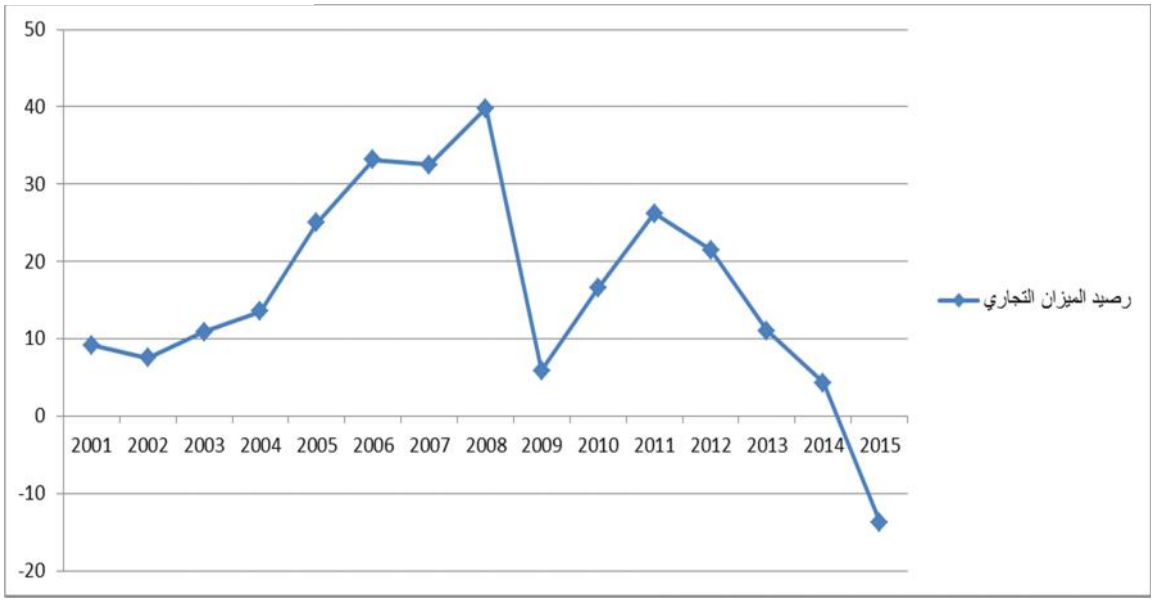

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الجدول رقم 07.

ومن خلال تحليل معطيات كل من الجدول والشكل السابقين، نلاحظ تذبذب رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة (2001-2015)، وهذا التذبذب ناتج عن التغيرات الحاصلة للواردات والصادرات خلال تلك الفترة، كما يلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل فائضا في رصيده طوال الفترة المدروسة باستثناء سنة 2015،التي عرفت عجزا قدر بـ 13.714 مليار دولار والسبب في ذلك راجع إلى انهيار أسعار النفط، مع ملاحظة أن الفائض لم يعرف استقرارا، إذ حقق سنة 2003 فائضا بقيمة 10.921 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع تقدر بـ 45 % مقارنة بسنة 2002، كما يستمر هذا الفائض بالزيادة إلى غاية سنة 2008، حيث حقق رصيد بقيمة 39.819 مليار دولار وهي أكبر قيمة مسجلة خلال الفترة محل الدراسة، ويعزى ذلك كون معدل نمو الصادرات كان أكبر من معدل نمو الواردات وهذا راجع بدوره إلى الأسعار القياسية التي عرفتها أسعار النفط خلال الفترة المدروسة، نتيجة لارتفاعها والذي لم يدم طويلا، حيث عرف الميزان التجاري تراجعا كبيرا قدر بنسبة 85 % سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، وهي تعتبر انتكاسة حقيقية للميزان التجاري برغم أن الرصيد كان دائما إيجابيا، حيث وصل في سنة 2009 أي ما يقارب 5.900 مليار دولار معبرا بذلك عن التراجع الذي مس حصيلة الصادرات آنذاك.

أما في سنة 2010 فقد عرف رصيد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا، وعاود الارتفاع مرة أخرى بتسجيله فائض قدرت قيمته بـ 16.580 مليار دولار سنة 2010، أي بنسبة ارتفاع مقارنة بسنة 2009 تقدر بـ 181%، واستمر هذا الارتفاع إلى 2011 وهذا بتحقيق رصيد يقدر بـ 26.242 مليار دولار وذلك تزامنا مع انتعاش حصيلة الصادرات، كما تم ملاحظة أن كل من سنة 2013 وسنة 2014 عرفتا انخفاضا محسوسا في رصيد الميزان التجاري، حيث استقر في 2013 عند حدود 11.065 مليار دولار، وهذا نتيجة لانخفاض حصيلة الصادرات في سنة 2013 مع استمرار ارتفاع الواردات لنفس السنة، والوضعية ذاتها تم تسجيلها في سنة 2014 حيث نلاحظ تراجع ملحوظ في رصيد الميزان التجاري، إذ بلغ 4,306 مليار دولار أي انخفاض بنسبة 61 ٪ كما تم تسجيل عجزا في رصيد الميزان التجاري لسنة 2015، والذي لم يسبق تسجيله طوال الفترة محل الدراسة، وحسب ما تشير إليه المعطيات المشار إليها أعلاه والمتعلقة بتطور المبادلات التجارية للجزائر لنفس السنة يلاحظ تسجيل عجزا في الميزان التجاري يقدر بـ 13.71 مليار دولار، وهذا مقابل فائض قدر بـ 4.31 مليار دولار تم تسجيله خلال سنة 2014 وهذا الرقم يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال نفس الفترة المشار إليها.

وبشكل عام، فمن خلال فترة الدراسة المحددة من 2001 إلى غاية 2015 عرف الميزان التجاري فائض ملموس باستثناء السنة الأخيرة التي شهدت عجزا قدر بـ 73 ٪ حيث وصلت الصادرات إلى حدود 37.787 مليار دولار بينما ارتفعت الواردات إلى حدود 51.501 مليار دولار ويرجع هذا الارتفاع في الواردات إلى ارتفاع قيمة واردات المنتجات الصناعية من دول الاتحاد الأوربي، وبالمقابل شهدت أسعار النفط انهيار كبير في تلك الفترة، حيث تمثل المحروقات أساس صادراتنا والتي تشكل نسبة 94.54 ٪ من إجمالي الصادرات وهذا ما يثبت الوضعية الحقيقية للاقتصاد الجزائري، الذي لا يزال يعتمد بشكل كبير في تمويله على عائدات المحروقات.

وفيما يتعلق بمعدل التغطية والذي يفسر معدل تغطية الواردات بصادرات ،حيث تعتبر افضل نسبة في المعاملات التجارية وهي المحصورة بين 80 ٪ و120 ٪ والملاحظ على معدلات المحصل عليها في الجدول ومعدل التغطية ،فإن نسبة التغطية تتراوح ما بين 73 ٪ و255 ٪، وهو ما يفسر حصيلة الصادرات من الارتفاع الذي يغطي ما تقوم الدولة باستيراده، فقد سجلت معدلات تغطية مرتفعة جدا بالمقارنة مع المعدلات المثالية في المعاملات التجارية في جميع فترات الدراسة، ما عدا سنة 2015 حيث سجلت أقل معدل مسجل يقدر بـ 73 ٪.

كما نلاحظ أن السنوات 2005، 2006، 2007، 2008 حققت أعلى معدلات الفترة المدروسة وهي على التوالي 225 ٪، 255 ٪، 217 ٪، 200 ٪، الناتجة عن الارتعاشات في الصادرات الإجمالية وذلك بسبب بلوغ أسعار النفط معدلات قياسية، في حين سجلت سنة 2015 أقل معدل في الفترة المدروسة قدر بـ 73 ٪، وهذا راجع لانهيار أسعار النفط، وهو ما يفسر تراجع في حصيلة الصادرات وعدم قدرتها على تغطية الواردات.

خلاصة الفصل

إن أهم ما يمكن أن نستخلصه من نتائج لهذه الدراسة نورده في الآتي:

تقديم تحليل معمق لمدى تأثير تقلبات أسعار النفط في الاقتصاد الجزائري، حيث أن واردات الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط بصفة غير مباشرة، أما قيمة الصادرات فكانت مرتفعة في 2000 مقارنة بالسنوات التي قبلها، حيث عادت إلى الانخفاض نتيجة لعدة أزمات منها أزمة 2008 و2014، حيث أن الواردات انخفضت في عام 2015 و2016، أما الميزان التجاري سجل عجز أول مرة في 2015 بعد أكثر من 18 سنة.

كما تم التطرق إلى تطور حجم التجارة الخارجية الجزائرية وتحليل تطور الميزان التجاري حيث حقق هذا الأخير رصيد موجب طيلة الفترة من سنة 2001 إلى غاية 2014، أين شهدت هذه الفترة تنامي قيمة الواردات وفي نفس الوقت شهدت زيادة في حصيلة الصادرات، حيث كانت الواردات مغطاة كليا بالصادرات، إلا أن ارتفاع حصيلة الصادرات يعود أساسا لارتفاع أسعار النفط نظرا للتركز السلعي للصادرات الجزائرية على المحروقات بنسبة 97 % في ظل الحصيلة الهامشية للصادرات خارج المحروقات.

ولكن خلال سنتي 2015 و2016 تحقيق رصيد سالب للميزان التجاري، نظرا لتراجع قيمة الصادرات بسبب تدهور أسعار النفط في السوق العالمية وفي المقابل زيادة قيمة الواردات، وبالتالي رصيد الميزان التجاري الجزائري يتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، وهذا ما يستلزم العمل أكثر على تنويع الصادرات خارج المحروقات.

خاتمة عامة

خاتمة عامة

النفط كمادة خام حيوية للبشرية تثير الكثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما تثيره في ميدان الاقتصاد، وتؤثر فيه العوامل السيـــاسية بشكل أكبر وأوسع من العوامل الاقتصادية، فكمية الإنتـــاج النفطي وكذلك أسعاره هي قرارات سيـــاسية بالدرجة الأولى وليس لهـا علاقة بديـنامكية قوانيـن السوق الكلاسيكية المعروفة.

النفط مادة غير متجددة كبقية مواد الإنتاج الأخرى المعروفة ولهذا فإن سعر هذه المادة لا تقرره عوامل العرض والطلب وتكاليف الإنتاج فقط، وإنما تدخل في تقرير سعره أيضا حسابات تعويض لهذه المادة الحيوية وثمن البدائل المتاحة، ومن ينظر إلى تسعيرة النفط اليوم على أنه خاضع للعرض والطلب وديناميكية السوق يتجاهل العناصر الرئيسية المكونة لسعر مادة كهذه، لذلك فإن الدعوة إلى تجميد الأسعار وهي مدار المعركة التي تدور اليوم على الساحة النفطية كمدخل لحل مشكلات العالم الصناعي وبالتالي الحفاظ على التوازن الاقتصادي العالمي، هذه الدعوة من الوجهة الاقتصادية تصدر عن قصر النظر كما أنها تؤدي من الوجهة السياسية إلى كارثة محققة.

ولهذا حاولنا في دراستنا الإجابة على الإشكالية التي تدور حول معرفة **ما مدى تأثير تذبذب أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية.**

وقد تناولنا في الفصل الأول المفاهيم الأساسية الخاصة بسعر النفط انطلاقا من مفهومه وأنواعه وأهم العوامل المحددة له ثم إلى مخاطر الطفرات النفطية ومفهوم السوق العالمية للنفط.

كما حاولنا التطرق إلى المفاهيم الأساسية الخاصة بالتجارة الخارجية انطلاقا من مفهومها وأسباب قيامها بالإضافة إلى أهميتها وطرق تمويلها في الجزائر.

❖ **اختبار فرضيات الدراسة:**

من أجل هذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات تحت الاختبار فكانت الإجابة كما يلي:

- الفرضية الأولى تم تأكيدها من خلال وجود تفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة، حيث تتحدد أسعار النفط وفق عدة عوامل أهمها، قانون العرض والطلب، العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية بالإضافة إلى سعر صرف الدولار حيث توصلنا إلى أن هناك علاقة عكسية بين سعر صرف الدولار والطلب على النفط، حيث كل هذه العوامل تلعب دورا في التأثير على أسعار النفط.
- بالنسبة للفرضية الثانية فقد أكدت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين كل من قيمة الصادرات والواردات الجزائرية وأسعار النفط في الأسواق الدولية، أي يوجد ارتباط موجب بين تقلبات أسعار النفط والواردات الجزائرية كما توجد علاقة طردية بين سعر النفط والصادرات الجزائرية، فبارتفاع النفط تزداد صادرات الجزائر مما يؤدي إلى زيادة تنافس في الأسواق الدولية.
- بالنسبة للفرضية الثالثة تم نفيها، حيث وجدنا أن الهيكل السلعي للتجارة الخارجية في الجزائر يتأثر بمستوى الإنتاج النفطي سواء كان نفط خام أو مشتقات نفطية أو غاز طبيعي، إذ يؤدي ارتفاع هذه الأخيرة إلى زيادة صادرات الجزائر والعكس صحيح، كما يتأثر الهيكل السلعي بالإنتاج الزراعي إذ انخفاضه خلال فترة الثمانينات والتسعينات أدى إلى ارتفاع قيمة الواردات الغذائية، إلا أنه ابتداء من الألفية الجديدة وعلى الرغم من ارتفاع الإنتاج الزراعي بقيت قيمة الواردات الغذائية مرتفعة، وهذا بسبب تحول المجتمع الجزائري من الإنفاق على الضروريات إلى الإنفاق على الكماليات.
- بالنسبة للفرضية الرابعة التي تنص على أن أسعار النفط عامل أساسي في اختلال الميزان التجاري الجزائري، حيث أن الانخفاض في أسعار النفط يعني انخفاض الصادرات أو التأثير بشكل مباشر على الميزان التجاري مما يؤدي إلى اختلاله وعدم توازنه، باعتبار معظم صادرات الجزائر محروقات، حيث تعتبر الركيزة الأساسية للميزان التجاري الجزائري ومنه نثبت صحة هذه الفرضية.

❖ **نتائج الدراسة:**

من أهم النتائج التي يمكن أن نستخلصها من خلال دراستنا لهذا الموضوع هي:

- ✓ تشكل العائدات النفطية شريان التنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاعات الأخرى في تمويل الاقتصاد الوطني.

- ✓ ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه، خاصة في ظل الوضع السياسي الغير مستقر في منطقة الشرق الأوسط وفي ظل ما تنادي به الأصوات الصديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقات نظيفة.
- ✓ آفاق العوائد النفطية في الجزائر خاصة والعربية عامة مرهون بسياسات الدول الكبرى وما تخطط له من تفكيك تحالف الدول المنتجة والمصدرة للنفط، من خلال الضغوط التي تمارسها عليها.
- ✓ يعد الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، حيث يعتمد بالدرجة الأولى على صناعة واحدة وهي صناعة النفط والغاز الطبيعي، وأصبح الاقتصاد الوطني رهينا للإيرادات النفطية، حيث يتأثر سلبا بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار النفط في الأسواق العالمية.
- ✓ تنامي حصيلة الصادرات طيلة الفترة من 2001 إلى 2012 وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط والزيادة في الطلب العالمي على الطاقة، وتراجعت قيمة الصادرات خلال السنوات الموالية، حيث انخفضت في سنتي 2009 و2010 والسبب يعود إلى تأثيرات الأزمة المالية سنة 2008 والركود الاقتصادي العالمي، كما وصلت إلى أدنى قيمة لها سنة 2016.
- ✓ تنامي حصيلة الواردات طيلة الفترة من 2001 إلى 2016 وهذا بسبب عدة عوامل أهمها اتباع الجزائر سياسة مالية توسعية من أجل تحفيز الطلب (برامج الاستثمارات العامة الضخمة التي اعتمدت منذ سنة 2001)، بالإضافة إلى ارتفاع فاتورة المواد الغذائية المستوردة بسبب عجز القطاع الفلاحي عن تلبية الحاجيات المتزايدة.

❖ **التوصيات والاقتراحات:**

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث يكون بإمكاننا تقديم بعض المقترحات والتوصيات والتي تتمثل فيما يلي:

- عدم الاعتماد على مداخيل المحروقات بشكل كبير والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال زيادة دعم القطاع الزراعي والصناعي، وتشجيع خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل على خلق قيمة مضافة وامتصاص البطالة.
- استغلال الأموال المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث تنمية اقتصادية شاملة وليس نموا اقتصاديا.
- تكثيف الجهود في مجال الطاقات المتجددة والتي تمثل رهانا حقيقيا أمام الجزائر في ظل ارتفاع أصوات تنادي بصداقة البيئة والتقليل من استهلاك الوقود الأحفوري مما يجعل آفاق العوائد النفطية في الجزائر مجهولا.
- تحضير الجزائر لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العـالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظـومة البنكية والقوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، والقضاء على البيروقراطية والعراقيل الإدارية التي تكون سببا في انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- إعادة تنظيم القطاع الاقتصادي والتجار للجزائر مما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد والطاقات الوطنية.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة.
- الاهتمام بزيادة إنتاج السلع الغذائية، وخاصة القمح، وتحسين نوعيتها ليس فقط بهدف الحد من تكاليف استيرادها فحسب، بل لتصدير بعضها والاستفادة من الأسعار المرتفعة لهذه السلع على مستوى العالم وزيادة الموارد من النقد الأجنبي.
- الاهتمام بالقطاع السياحي باعتباره اهم موارد قطاع الخدمات، خاصة وأن الجزائر لها من المقومات السياحية ما يجعلها من أرقى البلدان السياحية.

❖ **آفاق البحث:**

لا يمكن لأي بحث أن يغطي جميع الجوانب المرغوب معالجتها، وهو شأن هذه الدراسة التي حاولنا فيها قدر الإمكان استعراض أهم المحطات التي مر بها سعر النفط وما كان له من تأثير على التجارة الخارجية خلال الفترة من 2000 إلى 2016، وقد لفت انتباهنا أثناءها مجموعة من المواضيع يمكن أن تكون محل دراسة وبحث في المستقبل، والتي نعتبرها من أهم الجوانب التي وجب التطرق إليها وتفعيلها قصد خروج الجزائر من أزمة الارتهان بالقطاع النفطي، والتي نذكر منها :

- ✓ استراتيجية التنويع الاقتصادي المبنية على رؤية قطاعية وزمانية دقيقة كآلية لتنويع الصادرات خارج المحروقات ودور توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في تشجيع الإنتاج المحلي وتقليص فاتورة الواردات، إضافة إلى الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ودورها في خلق البديل الاقتصادي.
- ✓ عوائق تصدير المنتوجات الزراعية خارج النفط بالجزائر.
- ✓ كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا/ الكتب باللغة العربية:

1) رحيم حسين، الاقتصاد المصرفي مفاهيم تحاليل تقنيات قسنطينة، بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر، 2008.

2) سالم رشدي سيد، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2015.

3) سام علي داود وآخرون، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ط 1، 2002.

4) طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

5) عبد القادر خليل، الاقتصاد البنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2017.

6) عطا الله علي الزبون، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2014.

7) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

8) محمود محمد الداغر، الأسواق المالية مؤسسات –أوراق–بورصات، الأردن، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، 2007.

9) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، الأردن دار وائل للنشر، ط1، 2007.

10) مهدي أحمد رشيد، جغرافيا النفط، الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.

11) يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، الجزائر، 2010.

ثانيا/ المذكرات والأطروحات:

12) إبراهيم بلقلة، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2008/ 2009.

13) إبراهيم بلقلة، سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط، حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2014-2015.

14) بودية فاطمة، تطبيق نموذج الجاذبية في التجارة الخارجية، حالة الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، كلية العلوم الاقتصادية، الشلف، 2010-2011.

15) بوكونة نورة، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.

16) بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

17) هوام منصف وآخرون، أثر تغيرات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2015-2016.

ثالثا/ المجلات:

18) إبراهيم بلقلة، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدولة العربية (2000-2009)، مجلة الباحث جامعة ورقلة ، العدد 12، 2013.

19) بوشليطة هاجر أميرة، إشكالية الإنفاق العمومي في الجزائر وأزمة تراجع أسعار النفط سنة 2014، مجلة الجزائر للعولمة والسياسة الاقتصادية، جامعة الجزائر 03، عدد 7، 2016.

20) حمد الحساوي، مخاطر تراجع سعر النفط، مجلة المصارف الكويت، العدد 135، الكويت، فيفيري 2015.

21) حمزة بن الزين، وليد قرونقة، أثر تطورات أسعار النفط على السياسة المالية للجزائر (2000 - 2015)، مجلة الجزائر للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر، العدد 3، 2016.

22) علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في تنمية الإقتصاد قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر (2000- 2014)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور بالجلفة، مجلة رؤى استراتيجية، الجزائر، 2017.

23) قرود علي وآخرون، إنعكاسات إنهيار أسعار النفط على إقتصاديات الدول المصدرة – دراسة حالة السعودية والجزائر–، مجلة الأصيل للبحوث الإقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، العدد الثاني، ديسمبر 2017.

24) مجيد بن بوزيان وعبد الحميد لخديمي، تغيرات سعر النفط والاستقرار النقدي في الجزائر، دراسة تحليلية وقياسية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2، 2013.

رابعا/ الملتقيات والمحاضرات:

25) راهم فريد، بوركان نبيل، انهيار أسعار النفط الأسباب والنتائج، المؤتمر الأول- السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

26) زرواط فاطمة الزهراء، بورواحة عبد الحميد، أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية (1980- 2014)، المؤتمر الأول- السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

خامسا/ التقارير:

27) التقرير السنوي لبنك الجزائر، التقرير السنوي 2015 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، نوفمبر 2016.

سادسا/ المواقع الإلكترونية:

28) لهب عطا عبد الوهاب، انخفاض أسعار النفط الأسباب والنتائج:

http://www.newsabah.com

تم بحمد الله

ملخص

تطرقت هذه الدراسة إلى الأثر الناجم عن تقلبات أسعار النفط على تمويل التجارة الخارجية، عبر تحليل إحصائيات الفترة من 2000-2016، وقد توصلت نتائج الدراسة في جانبها النظري إلى أن هناك علاقة وطيدة بين الإرادات النفطية وتمويل التجارة الخارجية.

أما الجانب التحليلي حاولنا دراسة العلاقة بين تقلبات أسعار النفط وأثرها على الاقتصاد الجزائري؛ كما قمنا بدراسة تأثير الصادرات النفطية على التجارة الخارجية من خلال تحليل الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة 2001-2015.

الكلمات المفتاحية: النفط، أسعار النفط، التجارة الخارجية، الصادرات والواردات.

Abstract

This study touched on the impact of oil price fluctuations on the financing of foreign trade, through the analysis of the statistics period from 2000 to 2016, the results of the study in its theoretical side found that there is a strong relationship between oil revenues and the financing of foreign trade.

The analytical side examined the relationship between oil price fluctuations and their impact on the Algerian economy. We also studied the impact of oil exports on foreign trade by analyzing the trade balance and the coverage rate for the period 2001-2015.

Keywords: oil, oil prices, foreign trade, exports and imports.